جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

دور صادرات السمسم والقطن في الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة (1990-2015م)

The Role of Sesame and Cotton Exports in Sudan Gross Domestic Product (1990 – 2015)

بحث تكميلي لإستيفاء درجة البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطالبات:

1- أم سلمة مهدي بخيت آدم

2- أمنية إبراهيم الحاج إبراهيم

3- منار عبدالله آدم حسين

4- نهي جعفر محمد دياب

إشراف الدكتور:

علي أحمد الأمين

1438هـ - 2017م

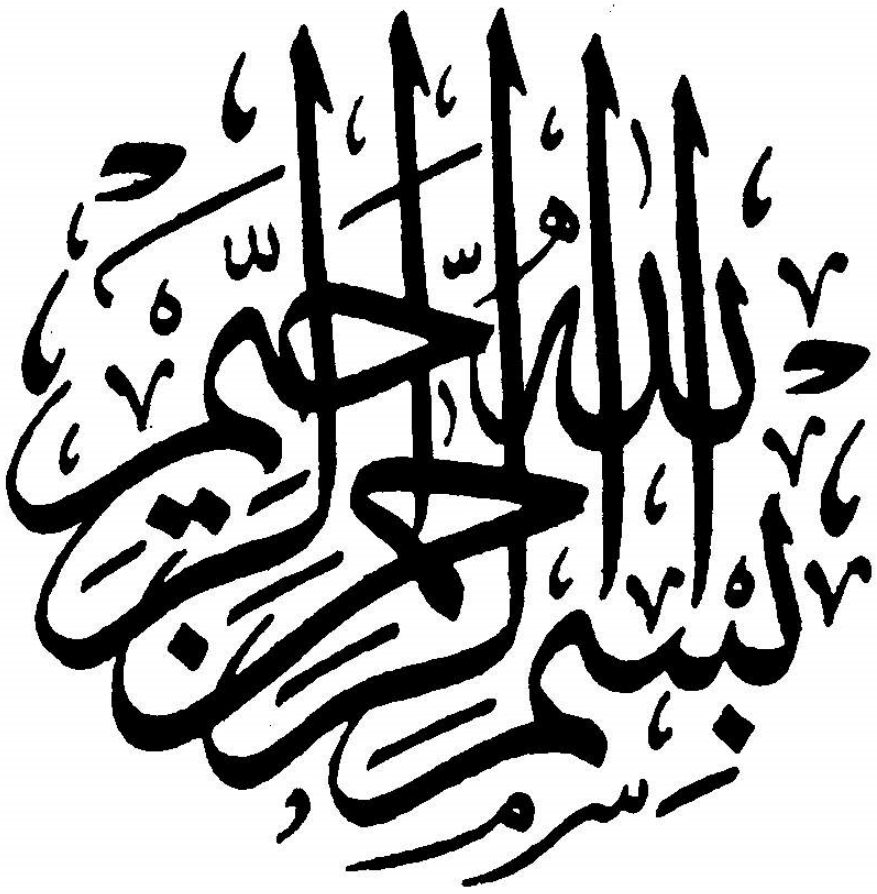
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الي أبي ,الذي لم يبخل علي يوماً بشئ ، الذي علمني معنى النجاح والصبر ، والذي علمني مواجهة الصعاب ، والذي هو سبب وجودي في الحياة .

والي أمي التي زودتني بالحنان والمحبة ، التي علمتني وعانت الصعاب والتي لم تألُ جهداً في تربيتي وتوجيهي لأصل الي ما انا فيه ، وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها لأخفف من آلامي .

وإخوتي أحبكم حباً لو مر علي أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة ، أقول أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

الي أهلي وعشيرتي

إلى أساتذتي

إلى الروح الذي سكنت روحي الآن تفتح الأشرعة و وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع

مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة يضئ إلاقنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة

إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي).

الي الشموع التي تحترق لتضئ للأخرين

الي كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضئ الطريق أمامي

ماذا أقول عن هذه الشخصية الرائعة المرحة .. فالكلمات والعبارات لن توفيه شئ من حقه ولو بجزء بسيط عن ما قدم (أستاذي الجليل علي أحمد الأمين).

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى عز وجل ان يجد القبول والنجاح

الشكر والعرفان

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أنت ، إليك يا من كان له قدم السبق في ركب العلم والتعليم ، إليك يا من بذلت ولم تنتظر العطاء ، الى صاحب التميز والأفكار النيرة ... أزكى التحيات وأجملها وأنداها وأطيبها ... أرسلها لك بكل ود وحب وإخلاص ... تعجز الحروف أن تكتب ما يحمل قلبي من تقدير وإحترام *إليك* ***أستاذي الجليل الدكتور : علي أحمد الأمين***... وان تصف ما أختلج بملئ فؤادي من ثناء وإعجاب ... فما أجمل ان يكون الإنسان شمعة تنير درب الحائرين ، لكل مبدع إنجاز ولكل شكر قصيدة ولكل مقام مقال ، ولكل نجاح شكر وتقدير ، فجزيل الشكر نهديك ورب العرش يحميك .

المستخلص

تناولت هذه الدراسة دور صادرات السمسم والقطن في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1990 – 2015م) وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور صادرات السمسم والقطن في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة.

وتنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه على الصعيد الإقتصادي وضرورة الإهتمام بما يتعلق بالصادرات الزراعية والبحث عن وسائل تخدم التوجه الإقتصادي لأهمية التجارة الخارجية وزيادة قدرات الدولة على توسيع وتجويد الصادرات الزراعية.

وا ٍفترضت الدراسة الفرضيات الأتية ساعية لإثباتها من أجل حل مشكلة البحث :

في أن هنالك علاقة بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي ، و هنالك علاقة بين صادرات (السمسم والقطن) والناتج المحلي الإجمالي و هنالك علاقة بين الصادرات والوضع الإقتصادي والسياسي في السودان.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور صادرات السمسم والقطن في الناتج المحلي الإجمالي .

توصل البحث الي مجموعة من النتائج منها ان الصادرات الزراعية تعاني من عدم جودة المنتج لضعف البنيات المؤسسية والبشرية ، وعدم إستخدام التقنيات الحديثة الملائمة للزراعة في السودان بما يقلل التكلفة ويزيد الإنتاجية ، وغياب الإستقرار السياسي والأمني في مناطق الإنتاج.

أوصى البحث بتوفير البنية التحتية بكفاءة عالية في الإهتمام بالتعبئة والتغليف الذي يلبي أذواق المستهلك الأجنبي والإهتمام بالدعاية والترويج وإستيفاء الإشتراطات الصحية والمواصفات المطلوبة .وإستخدام التقنية الحديثة في القطاعات الإنتاجية لزيادة معدلات الإنتاج ونشر وسائل الإرشاد الزراعي ودعمها بالكوادر المتخصصةوالمحافظة على الأمن والاستقرار في مناطق الإنتاج .

Abstract

This study dealt with the role of semsem and cotton exports in the Sudan's Gross Domestic Preoduct during the period) 1990-1995).

The importance of the research stems from the importance of its subject at the economic level and the need to pay attention to agricultural exports and to find ways to serve the economic orientation of the importance of foreign trade and to increase the capacity of the state to expand and improve agricultural exports.

The study assumed the following hypotheses to prove them in order to solve the research problem:

That there is a relationship between agricultural exports and Gross Domestic Preoduct. There is a relationship between exports of (semsem and cotton) and Gross Domestic Preoduct. There is a relationship between exports and the economic and political situation in Sudan.

The study followed the descriptive analytical approach to study the role of exports of semsem and cotton in Gross Domestic Preoduct.

The research found that the agricultural exports suffer from the lack of quality of the product to weak institutional and human structures, and the lack of use of modern technologies suitable for

agriculture in Sudan, which reduces cost and increases productivity, and the absence of political stability and security in the production areas.

The research recommended providing the infrastructure with high efficiency in the attention of packaging and packaging that meets the tastes of the foreign consumer and interest in advertising, promotion and meeting the health requirements and specifications required. And the use of modern technology in the productive sectors to increase production rates and the dissemination of agricultural extension tools and support specialized cadres and maintain security and stability in the production areas.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د – هـ
Abstract	و – ز
قائمة المحتويات	ح – ط
قائمة الجداول	ي
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
المقدمة	1
مشكلة البحث	1
أهداف البحث	2
أهمية البحث	2
ر ضيات البحث	3
حدود البحث	3
منهجية البحث	3
مصادر وأدوات جمع البيانات	3
هيكل البحث	4
الدراسات السابقة	18 – 5
الفصل الثاني : الإطار النظري	
المبحث الأول : مدخل تعريفي للتجارة الخارجية ونظرياتها	30 – 19
المبحث الثاني : مفهوم الصادرات ودورها في التجارة الخارجية	51 – 31

الفصل الثالث :مفهوم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	
المبحث الأول : مفهوم وخصائص الناتج المحلي الإجمالي	52 – 69
المبحث الثاني : طرق وقياس الناتج المحلي الإجمالي	70 – 85
الفصل الرابع : دور الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي	
المبحث الأول : ملامح الإقتصاد السوداني	86 – 91
لمبحث الثاني : الصادرات الزراعية	92 - 135
الفصل الخامس	
النتائج	136
التوصيات	137
قائمة المراجع	138 – 141

قائمة الجداول :

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
1	يبين متوسط صادرات السمسم والقطن والصادرات الزراعية	120
2	يبين نسب صادرات السمسم والقطن والصادرات الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي	121
3	يبين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1990 – 2015م)	122
4	يبين صادرات السمسم والناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1990 – 2015م)	126
5	يبين صادرات القطن والناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1990 – 2015م)	130

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة :-

السودان قطر شاسع وغني بالموارد الطبيعية الزراعية (بالأراضي الخصبة) والحيوانية، المعدنية ، النباتية ، المائية . وكذلك يمتلك السودان أراضي زراعية ضخمة مما جعل السودان يسمى بسلة غذاء العالم ويعتبر القطن ، السمسم ، الفول السوداني ، الصمغ العربي من أهم الموارد الزراعية .

ومن هنا فإن دور القطاع الزراعي لا يقتصد فقط تحريك الإقتصاد بكل قطاعاته وتأمين الغذاء ولكي يتعدى ذلك لتحقيق الأمن القومي والإستراتيجي .

تعتبر الصادرات من أهم القطاعات الإقتصادية نسبة لتأثيرها على القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تعمل عليها الدولة للحصول على العملات الأجنبية لزيادة الدخل القومي . ان القطاع الزراعي يوفر سبل العيش لكثير من سكان البلاد لأنه يساهم بنسبة مقدرة من حصيلة الصادرات وا زدهار التجارة لا يأتي إلا بتنمية القطاع الزراعي الذي يقوم بتوفير المدخلات الزراعية.

القطاع الزراعي يعد من أكبر القطاعات الإقتصادية في السودان نسبة لإعتماد الغالبية العظمى من السكان عليه في تطوير الموارد الغذائية .

وهذه الدراسة إهتمت بتوضيح دور صادرات السمسم والقطن في الناتج المحلي الإجمالي في السودان .

مشكلة البحث :-

تعتبر الصادرات هي الموارد والسلع التي تباع خارج الحدود في الأسواق الدولية ، فالتصدير يعد من أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية ، تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة دور صادرات السمسم والقطن في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1990-2015م).

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في الاسئلة الاتية:

1- ما هو شكل العلاقة بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي؟

2- - ما هو شكل العلاقة بين صادر (السمسم والقطن) والناتج المحلي الإجمالي؟

3 - ما هو شكل العلاقة بين الصادرات والوضع الإقتصادي والسياسي في السودان؟

أهداف البحث:-

1- فهم طبيعة الصادرات الزراعية (السمسم والقطن) على وجه التحديد.

2- معرفة حجم صادرات السمسم والقطن السودانية خلال الفترة (1990-2015م).

3- معرفة العقبات التي تؤثر على صادرات السمسم والقطن.

أهمية البحث :-

الأهمية العملية :

تتنبع أهمية البحث من خلال أهمية موضوعه على الصعيد الإقتصادي وضرورة الإهتمام بما يتعلق بالصادرات السودانية والبحث عن وسائل تخدم التوجه الإقتصادي لأهمية التجارة الخارجية وزيادة قدرات الدولة على توسيع وتجويد الصادرات الزراعية.

الأهمية العلمية :

تتمثل في بيان وتوضيح دور صادرات السمسم والقطن في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي سد الفجوة البحثية في هذا المجال من حيث الفترة الزمنية ويمثل إضافة علمية للمكتبة .

فرضيات البحث :-

1- هنالك علاقة طردية بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي.

2- هنالك علاقة طردية بين صادرات (السمسم والقطن) والناتج المحلي الإجمالي .

3- هنالك علاقة طردية بين الصادرات والوضع الإقتصادي والسياسي في السودان .

حدود البحث :-

حدود مكانية : السودان

حدود زمانية : خلال الفترة من (1990-2015م)

منهجية البحث :-

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور صادرات السمسم والقطن في الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

مصادر وأدوات جمع البيانات :-

تعتمد الدراسة على :

- المصادر الأولية : التقارير والبحوث

- المصادر الثانوية : مثل الكتب ، المراجع ، الإنترنت ، الدراسات السابقة ، بنك السودان المركزي ، الجهاز المركزي للإحصاء نسبة لتوفرها.

هيكل البحث :-

يتكون البحث من خمسة فصول حيث يتناول الفصل الأول (الإطار المنهجي للدراسة): المبحث الأول: المقدمة ، مشكلة البحث ، أهداف البحث ، أهمية البحث ، فرضيات البحث ، حدود البحث ، منهجية ، مصادر وأدوات جمع البيانات ، حدود البحث ، هيكل البحث . المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

أما الفصل الثاني (الإطار النظري) يحتوي على مبحثين المبحث الأول : مفهوم التجارة الخارجية ونظرياتها . المبحث الثاني : مفهوم الصادرات ودورها في التجارة الخارجية .

والفصل الثالث : مفهوم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي . يحتوي على مبحثين المبحث الأول : مفهوم وخصائص الناتج المحلي الإجمالي ، المبحث الثاني : طرق وقياس الناتج المحلي الإجمالي .

والفصل الرابع : دور الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي . يحتوي على مبحثين المبحث الأول : ملامح الإقتصاد السوداني ، المبحث الثاني : الصادرات الزراعية .

والفصل الخامس : النتائج والتوصيات والمراجع .

الدراسات السابقة :-

1/ الدخري يوسف محمد سليمان (2005م) [1]

تناولت هذه الدراسة المخاطر المالية للصادر وكيفية تحوط بالتطبيق علي مصدري الثروة الحيوانية بالسودان ، يهدف البحث الي ايجاد حلول لمشكلات مخاطر تمويل صادر الثروة الحيوانية.

تنبع اهمية هذة الدراسة من الفائدة التي يمكن ان يجنيها مصدري الثروة الحيوانية من اتباع انجح الوسائل والادوات التحوطية لتغطية ودرء المخاطر المالية التي تتعرض لها عائدات صادر الثروة الحيوانية وكيفية استخدام الادوات التحوطية لدرءها.

تمثلت فرضيات البحث في ان المخاطر المالية المتعددة التي تواجهها المنشاة تؤثر تأثيرا سلبيا علي قيمة صادراتها.ان وسائل التحوط المناسبة تعتمد علي نوع المخاطر المالية التي تواجهها المنشاة.ان اختيار الوسيلة المناسبة للتحوط تعتمد علي فاعليتها في درء الاخطار المالية علي عائدات الصادر.

ولإختبار تلك الفرضيات قام الباحث بجمع بيانات اولية عن طريق إستبيان ثم توزيعه لعينة الدراسة وتم تحليل البيانات إحصائيا وبعد تحليل تلك البيانات توصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها : ان هنالك ثلاثة مخاطر مالية رئيسية لإسعار الصادر ، سعر الصرف ومخاطر السداد لها أثر كبير علي عائدات صادر الثروة الحيوانية . أنجح أدوات التحوط في بيئة السودان استخدام الأسعار المستقبلية المتوقعة (السلم) وتثبيت الأسعار بواسطة الإتفاقيات الثنائية التعاملات العكسية

(1) الدخري يوسف محمد سليمان ،المخاطر المالية للصادرات وكيفية التحوط والتغطية دراسة حالة مصدري الثروة الحيوانية في السودان،ماجستير ، جامعة السودان.

والتأمين . تواجه مصدري الثروة الحيوانية في آن واحدعدة مخاطر مالية ويجب إيلاء أولوية للتحوط ضد مخاطر الأسعار وذلك لأثرها الكبير .

بناءاً علي تلك النتائج توصل الباحث لعدة توصيات أهمها : تحديد طبيعة المخاطر حتي يتم إتخاذ الأدوات التحوطية المناسبة لكل خطر ، ان يقوم بنك السودان بإعطاء سعر صرف صادر تشجيعي لأهمية قطاع الثروة الحيوانية وتفاديا لمخاطر تغيير سعر الصرف ، الإهتمام بالمؤسسية وخلق إدارة تهتم وتعتني بتقييم وا إدارة المخاطر في شركات تصدير الثروة .

2/ عثمان الطيب المهدي احمد (2005م) [2]

تناول هذا البحث مشاكل قياس تكاليف الصادرات الزراعية بالتركيز علي السمسم ، ويهدف البحث الي إقتراح أساليب ملائمة لقياس تكاليف الصادراتالزراعية مثل السمسم وا إلي تحليل بنود التكلفة المختلفة ومعرفة صادرات السودان منه وأهميته النسبية.

قام الباحث بإختبار الفروض التالية : تطبيق معايير المحاسبة المالية ليس كافيا لقياس تكلفة المنتجات الزراعية ، ونظام محاسبة التكاليف يوفر أساسا سليما لتحديد تكلفة إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية.

أن نتائج البحث قد أثبتت صحة الفروض إلي إنه ليس هناك نظام محاسبة تكلفة زراعية متبعة لقياس تكاليف إنتاج وتصدير السمسم.

(2) عثمان الطيب المهدي احمد ، قياس تكاليف الصادرات الزراعية بالتطبيق علي صادر السمسم ، ماجستير ، جامعة السودان.

أوصي البحث بضرورة تبني نظم محاسبة التكاليف الزراعية والاستعانة بالمتخصصين في ذلك المجال والاتجاه نحو الزراعة المروية وتطبيق الحزم التقنية في الزراعة واعادة النظر في الرسوم والضرائب المفروضة علي السمسم والعمل علي منتجات مصنعة . تصنيع السمسم وتصديره في شكل منتجات مصنعة.

3/ مجاهد محمد مصطفي(2006م) [3]

تناولت الدراسة تقييم دور البنوك التجارية في تمويل عمليات الصادر تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم تمويل عمليات الصادر بالنسبة المطلوبة يؤثر علي حجم ونوعية وجودة السلعة المصدرة وكفاءة المصدرين مثل البنوك التجارية.

هدفت الدراسة إلي توفير البيانات والمعلومات عن صيغ التبادل التجاري الدولي ومعرفة جوانب القوة والضعف في عمليات التصدير وكذلك تطوير قطاع الصادر عن طريق البنوك التجارية وامكانية استخدام طرق التمويل في دعم عمليات الصادر وتوفير الضمانات المطلوبة وتحديد وتحليل المشاكل والمعوقات التي تواجه البنوك في تمويل الصادر.

افترضت الدراسة ان عدم التمويل الجيد يؤثر سلبا علي كل من الصادرات الزراعية والصناعية ، سياسات بنك السودان المركزي لها أثر سلبي علي الصادرات ، إرتفاع اسعار الفائدة (المرابحة) تؤثر علي الصادر والمقدرة المالية للبنك تؤثر علي تمويل الصادر.

(3) مجاهد محمد مصطفي تقييم دور البنوك التجارية في تمويل قطاع الصادر :(الخرطوم،اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية،ماجستير2006م) .

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ضعف كفاءة رأس مال البنوك والذي يحد من قدرتها علي الحصول علي التمويل من مؤسسات التمويل الخارجية كذلك إرتفاع تكلفة الإنتاج متمثلة في أسعار مدخلات النقل والترحيل والرسوم .

4/ سناء ابراهيم عمر (2007م) [4]

تناولت الدراسة دور الصادرات السودانية غير النفطية في التنمية الإقتصادية . وتمثلت مشكلة الدراسة الي إبراز الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصادرات غير النفطية في التنمية الإقتصادية والتعرف علي أسباب تراجع الصادرات غير النفطية ، وهدفت الدراسة الي التعرف علي السياسات التي يتبعها بنك السودان للتنمية وتمويل الصادرات غير النفطية . ولتحقيق هذه الأهداف ثم إختبار مجموعة من الفرضيات عن سياسات ترقية الصادرات غير النفطية بإعتبارها ركيزة أساسية لمعالجة مشاكل الصادر وعدم وجود ضمانات كافية لنشاط التصدير هي إحدي الأسباب المعقدة لعمليات الصادر . وكذلك عدم توفير الترويج والدعاية الكافية للصادرات غير النفطية يقف عائق أمام فتح أسواق جديدة في الخارج .

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها : أن المعلومات والبيانات تشكل إحدي الحلقات المفقودة في نشاط الصادر الحالي والتضارب في نشاطات الصادر ادي الي اضطراب واسع علي مختلف الأداء الإقتصادي للدولة فقد ظلت سياسات الدولة نحو الصادر غير محددة

(4) سناء ابراهيم محمد،دور الصادرات السودانية الغير النفطية في تنمية الاقتصاد القومي خلال الفترة (1995-2005م)،ماجستير،جامعة السودان.

ومرتبطة بالتطورات الإقتصادية للدولة ولذلك لم تستطيع الدولة متمثلة في وزارة التجارة الخارجية من إلتزام خطة واضحة لتنمية الصادرات.

خلصت الدراسة الي مجموعة من الفرضيات أهمها التخلي عن نظم التسويق والدخول في أشكال جديدة تمكن الشركات والمصدرين من عرض سلعهم بطريقة أفضل وأشمل تساعدهم علي الوصول مباشرة الي المستهلك النهائي في السلع ومن تلك الأشكال المزادات العالمية وأسواق السلع.

5/ ندي مزمل ابراهيم دياب (2008م)[5]

تناولت الدراسة أثر التمويل المقدم لقطاع الصادرات غير البترولية علي تنمية الصادرات السودانية غير البترولية . تمثلت مشكلة الدراسة في ان التركيز علي البترول وإهمال الصادرات غير البترولية أدى إلي تدهور كبير في قطاع الصادر غير البترولي إنعكس علي ضعف نمو هذا القطاع علي الرغم من أهميته و تعاني الصادرات غير البترولية العديد من المشاكل منها قلة التمويل الممنوح وإرتفاع تكاليف التمويل والإنتاج إضافة إلي تعقيد إجراءات منح التمويل وتركيز التمويل علي قطاعات معينة .

هدفت الدراسة إلي بيان تأثير حجم التمويل المقدم للصادرات غير البترولية علي تنمية قطاع الصادرات غير البترولية و تحديد العلاقة بين حجم التمويل الممنوح وحجم الصادر والطرق التي يتم من خلالها تمويل الصادر .

(5) ندي مزمل ابراهيم دياب ، أثر التمويل المصرفي في تنمية الصادرات غير البترولية(2005-2008م) ، ماجستير ، جامعة السودان .

تمثلت فرضيات البحث في الأتي :- أولا لا يوجد تأثير معنوي لإرتفاع تكاليف التمويل ، الإنتاج ، الرسوم والجبايات علي حجم الصادر . ثانيا لا يوجد تأثير معنوي لتعقيد إجراءات منح الصادر علي حجم الصادرات غير البترولية . ثالثا لا يوجد تأثير معنوي لحجم التمويل الممنوح للصادر غير البترولي علي حجم الصادرات غير البترولية . رابعا لا يوجد تأثير معنوي لتركيز التمويل الممنوح للصادر غير البترولي علي حجم الصادرات السودانية غير البترولية .

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . .

أهم النتائج و التوصيات التي توصلت لها الدراسة :- أولا يوجد تأثير معنوي لإرتفاع تكاليف الإنتاج والتمويل والرسوم والجبايات علي حجم الصادر غير البترولي . ثانيا يوجد تأثير معنوي لتعقيد إجراءات منح التمويل للصادر غير البترولي علي حجم الصادرات السودانية غير البترولية . ثالثا يوجد تأثير معنوي لحجم التمويل الممنوح للصادر غير البترولي علي حجم الصادرات غير البترولية . رابعا يوجد تأثير معنوي علي تركيز التمويل الممنوح للصادر غير البترولي علي حجم الصادرات السودانية غير البترولية .

وتمثلت أهم التوصيات في :- أولا علي الجهات المختصة العمل علي تخفيض تكاليف التمويل والرسوم والجبايات بغرض تشجيع وزيادة حجم الصادرات غير البترولية . ثانيا علي الجهات التي تعمل علي تمويل الصادرات تسهيل الإجراءات و تبسيطها بغرض تنمية الصادرات غير البترولية . ثالثا علي الجهات الممولة زيادة نسبة التمويل الممنوح لقطاع الصادرات غير البترولية بغرض زيادة حجم الصادرات . رابعا علي الجهات المختصة بالتمويل عدم التركيز علي قطاع معين للصادر غير البترولي والعمل علي التمويل لجميع قطاعات الصادر غير البترولي .

6/ فاطمة عثمان عافيه (2009م)[6]

تناول هذا البحث أثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي (1994-2006م) وذلك في البحث عن تخدم التوجه الإقتصادي لأهمية التجارة الخارجية وزيادة قدرات الدولة علي توسيع وتجويد الصادرات غير البترولية بالعمل علي خلق قوة تنافسية بالأسواق الخارجية.

تسعي هذه الدراسة الي دراسة التنوع في الصادرات والمشاكل التي تواجه الصادرات الغير بترولية وأسباب إنخفاضها وتأثيرها علي الميزان التجاري.

تمثل أهم الفروض في تأثيرسياسات الدولة سلبا علي زيادة نسبة الصادر.

توصل الباحث الي النتائج الأتية أهمها : التذبذب المستمر في صادرات القطاع الزراعي وا نخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي عائد الصادرات مما أثرعلي تراجع مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي ، عدم ثبات سياسات الدولة تجاه الصادرات أثر سلبا علي زيادة نسبة الصادر.

توصل الباحث الي التوصيات الأتية أهمها دعم قطاع الصادر ، التعريف بسلع التصدير ومزاياها ، المحافظة علي ثبات إستقرار سياسات الصادر وعدم الإعتماد علي تصدير سلعة واحدة.

7/ مكي الطاهر مكي(2012م)[7]

(6) فاطمة عثمان عافية ، اثر الصادارات غير البترولية في الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة(1994-2006م) ، ماجستير ، جامعة السودان.

تناولت الدراسة الصادرات غير البترولية وأثرها علي ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (2007-2011م) ويهدف البحث الي إبراز الدور الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولية في دعم الإقتصاد الوطني ، كما يهدف إلي توضيح السياسات المتبعة في قطاع الصادر والمشاكل والمعوقات التي تواجهه كما يهدف لمعرفة أثر عائد الصادرات غير البترولية علي ميزان المدفوعات .

تمثلت مشكلة البحث في دراسة أثر عائد الصادرات غير البترولية في السودان علي ميزان المدفوعات خلال الفترة (2007-2011م)

تتمثل فرضيات البحث في ان العجز في ميزان المدفوعات السوداني يعود الي ضعف عائد الصادرات غير البترولية في السودان يعود إلي طبيعة ونوع تلك الصادرات ، ضعف عائد الصادرات غير البترولية يعود الي الإعتماد علي عائد الصادرات البترولية.

وا ِتبع الباحث المنهج الإستنباطي والإستقرائي والمنهج الوصفي والتاريخي لإثبات صحة الفرضيات أهم النتائج : عائد الصادرات البترولية هي المؤثر الرئيس في الفائض في الميزان التجاري ,عائد الصادرات غير البترولية ضئيل جدا بالنسبة لإجمالي عائدات الصادرات صادر الدهب هو المؤثر الرئيس في إرتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية.

تمثلت أهم التوصيات في العمل علي تخفيض تكاليف الإنتاج والرسوم والجبايات بغرض تشجيع وزيادة حجم الصادرات غير البترولية وتسهيل إجراءات الصادر وتبسيطها بغرض تنمية

(7) دراسة مكي الطاهر مكي،الصادرات غير البترولية وأثرها في ميزان المدفوعات في السودان من الفترة(2007-2011م)،ماجستير،جامعة السودان .

الصادرات غير البترولية والتركيز علي لإنتاج المحاصيل الزراعية والصناعات الصغيرة التي تجد القبول في الأسواق العالمية.

8/ ارقم قسم عبدالسخي (2012م) [8]

توضح الدراسة أثر تغيرات سعر الصرف علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان ، إعتمد البحث علي المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي وعلي عدة فرضيات , لايوجد أثرمعنوي لسعرالصرف علي الناتج المحلي الإجمالي ، وسعر الصرف لا يؤثرعلي الناتج المحلي الأجمالي . هنالك عوامل أخر يتؤثرعلي الناتج المحلي الأجمالي بنسبة أكبر من سعر الصرف ومن خلال تحليل البيانات توصل الباحث الي العديد من النتائج منها : إرتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي رغم إنخفاض سعر الصرف خلال الفترة ولم يتأثرتأثيراً كبيراً بإنخفاض سعر الصرف وتذبذب نسبة مساهمة القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة والنقصان ومن خلال النتائج السابقة يوصي البحث بالعمل علي تنويع وزيادة مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع سياسة عدم ربط الجنيه السوداني بعملة اجنبية واحدة والحد من هجرة رؤس الأموال الي الخارج بشرط أن يصاحب ذلك زيادة الأنتاج عن طريق تشغيل الموارد ، العمل علي تخفيض معدلات التضخم الي الحد الذي يضمن إستقرار الأسعار بما ينعكس إيجابا علي النشاط الإقتصادي وذلك بإتخاذ السياسات التي تساعد علي تخفيض معدلات التضخم والعمل علي تخفيض درجة الإعتماد فيما يختص بالتبادل الدولي علي العالم الخارجي ويمكن إستخدام سياسة بديلة مثل سياسة إحلال الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي.

(8) ارقم قسم عبدالسخي،أثر تغيرات سعر الصرف في الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة(2000-2010م)،ماجستير،جامعة السودان.

تتمثل أهمية البحث في إضافة تعليمات حول دور سعرالصرف في الإقتصاد ومعرفة نسبة تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي.

إفترض البحث إنه لا يو جد أثرمعنوي لسعر الصرف علي الناتج المحلي الإجمالي ، سعرالصرف لا يؤثر سالبا علي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي , هناك عوامل أخرى تؤثرعلي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من سعر الصرف.

9/ أيات عبدالرحيم سليمان(2012م)[9]

تناولت الدراسة أثر الصادرات غير البترولية علي التجارة الخارجية بهدف التعرف علي الدور الذي تلعبه الصادرات غير البترولية في تجارة السودان الخارجية من خلال توضيح مساهمة الصادرات غير البترولية في الميزان التجاري خلال الفترة (1995-2012م) بالإضافة الي تسليط الضوء علي المشاكل والعقبات التي تواجه الصادرات غير البترولية في السودان والعوامل التي تؤثر في حركة قطاع الصادر غير البترولي .

تمثلت أهم فرضيات البحث في وجود العلاقة العكسية بين المتغير المستقل ضريبة الصادر المتغير التابع والصادرات غير البترولية ، كذلك وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (التمويل المصرفي - الناتج المحلي الإجمالي - سعر الصرف - درجة الإنفتاح الإقتصادي) والمتغير التابع الصادرات غير البترولية ، إضافة إلي ان متغير الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المتغيرات تحديدا لقيمة الصادرات غير البترولية . إستخدمت الدراسة المنهج

[2] دراسة أيات عبدالرحيم سليمان ،الصادرات غير البترولية واثرها علي تجارة السودان الخارجية في الفترة (1995-2012م)،بكالريوس ، جامعة السودان .

الوصفي التحليلي إضافة إلي تحليل البيانات بإستخدام برنامج "E-views" كما تم الاعتماد علي المصادر الثانوية .

10/ نجلاء فوزي محجوب (2013م)[10]

تتميز دولة السودان بكثرة الموارد الطبيعية المتعددة إلا ان ماتحقق من تنمية إقتصادية لا يعكس قدرات البلاد الحقيقية خاصة في السلع الخاصة بالتصدير غير البترولي ذلك لما يواجهها من مشاكل ومعوقات تعوق من حركتها لذلك تناول البحث محددات الصادرات غير البترولية في الفترة من (1992-2010م) وفقا للمنهج الإحصائي حيث تم إستخدام نموذج يبين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف - التضخم - ضريبة الصادر - درجة الإنفتاح الإقتصادي - التمويل المصرفي) المؤثرة علي المتغير التابع (الصادرات غير البترولية) وتم تحليله وفقا لاربعة مراحل و هي (التوصيف - التقدير - الإختبار - الصادر - درجة الإنفتاح الإقتصادي - التمويل المصرفي علي المتغير التابع الصادرات غير البترولية) والوصول إلي أفضل نموذج قياسي للصادرات غير البترولية .

وتمثلت أهم فرضيات البحث في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (التضخم - وضريبة الصادر) والمتغير التابع (الصادرات غير البترولية) في الإتجاه العكسي

[10] دراسة نجلاء فوزي محجوب،محددات الصادرات غير البترولية في السودان في الفترة(1992-2010م)،ماجستير جامعة السودان.

ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف - ودرجة الإنفتاح الإقتصادي - والتمويل المصرفي) والمتغير التابع (الصادرات غير البترولية).

أهم النتائج التي توصل إليها البحث أثبتت نتائج التحليل ان هنالك علاقة طردية بين المتغير التابع (الصادرات غير البترولية) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف - درجة الإنفتاح الإقتصادي - التمويل المصرفي) وهذا مايتفق مع النظرية الإقتصادية وايضا أثبتت نتائج التحليل ان هنالك علاقة عكسية بين المتغير التابع (الصادرات غير البترولية) والمتغيرات المستقلة (التضخم - ضريبة الصادر) وهذا مايتفق مع النظرية الاقتصادية .

أهم توصيات البحث زيادة نسبة التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الصادر غير البترولي والتقليل من الرسوم والجبايات والضرائب التي تفرض علي قطاع الصادر غير البترولي.

أوجه الشبه والإختلاف :-

أوجه الشبه :-

تناولت هذه الدراسة والدراسات السابقة الصادرات السودانية غير النفطية إتفقت هذه الدراسة وبعض من الدراسات السابقة الصادرات السودانية غير النفطية كمتغير مستقل ، كذلك اتفقت مع بعض من الدراسات السابقة بأنها تناولت الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ، واتفقت ايضا بعض منها من حيث المنهج التحليلي الوصفي .

أوجه الإختلاف :-

إختلاف هذه الدراسة عن بعض من الدراسات السابقة في أنها تناولت أثر الصادرات غير البترولية كمتغير تابع ، كذلك إختلفت هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة في أنها ركزت على الصادرات الزراعية بينما شملت تلك الدراسات الصادرات غير البترولية عموماً ، كذلك إختلفت عن الدراسات السابقة من حيث النتائج التي تم التوصل إليها ، كذلك إختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية فكل الدراسات السابقة كانت خلال الفترة من (1992م – 2012م) بينما شملت فترة هذه الدراسة (1990م – 2015م) .

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول : التجارة الخارجية

مقدمة :-

تلعب التجارة الخارجيةدوراً متميزاً في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وحتي الحياة العسكرية ، حيث تعتبر أحد الركائز الأساسية في الإقتصاد القومي لجميع بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية فهي تساهم مع غيرها من القطاعات الإقتصادية في تنمية الدخل القومي .

وكما تؤثر التجارة الخارجية علي إقتصاديات البلد تتأثر ايضا بالنظام الإقتصادي السائد في الدولة من القاونين والجمارك ، وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة الي اخرى وفي بعض الدول النامية غالبا تمثل التجارة الخارجية الشريان الرئيسي الذي يضخ الحياة في إقتصاد الدولة ويحقق لها المزيد من مستويات التقدم ، وقد تتناقص هذه الأهمية في الحصول على السلع التي لا تستطيع الدول إنتاجها ، وعليه فإنه عن طريق التجارة الخارجية يمكن ايواء عدد أكبر من السكان وتحقيق مستويات معيشة حقيقية أعلى [11].

مفهوم التجارة الخارجية :-

(11) أيات عبدالرحيم سليمان وأخرون 2012م ، الصادرات غير البترولية وأثرها على تجارة السودان الخارجية خلال الفترة (1995-2012م)

تتعدد الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء علي الهدف من دراستها ومن أهم هذه التعريفات :

1/ عرفت تارخياً بأنها تمثل أهم صور العلاقات الإقتصادية التي يجرى بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات وركز هذا التعر يف علي الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات[12] .

2/ ايضا عرفت بأنها تشمل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال التي تنشأ بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .

ويتناول هذا التعريف أشكال التجارة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال إضافة الي الأطراف التي يتم بينها التبادل التجاري .

3/ كما عرفت عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لإطراف التجارة ، ويوضح هذا التعريف الهدف الرئيسي من التجارة من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية .

إلا ان التعريف الأقرب لدراسة النظرية الإقتصادية يتمثل في ان التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الإقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة وهنالك فرق بين

(12)) أيات عبدالرحيم سليمان وأخرون 2012م ، البحث السابق ، ص8 .

مصطلح التجارة الدولية والتجارة الخارجية حيث ان مصطلح التجارة الدولية هو أشمل من مصطلح التجارة الخارجية ، فالتجارة الدولية تشمل :

* الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة مثل خدمات النقل البحري والجوي.

* الهجرة الدولية (تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة) .

* التحركات الدولية لرؤوس الأموال .

أما التجارة الخارجية "Foreign Trade" تشمل كل من الصادرات والواردات الخدمية والمنظورة [13] .

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو حركة السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج بما في ذلك رؤوس الاموال بين الدول المختلفة وذلك لتحقيق المنافع المتبادلة بين أطراف التجارة [14] .

أهمية التجارة الخارجية :-

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي :

1/ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة علي إعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية .

2/ تعتبرمؤشراً جوهرياً علي قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة علي التصدير ، ومستويات الدخول فيها وقدرتها

(13) رعد حسن 2000م، التجارة الدولية النمعاصرة ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، ص29 – 30 .

(14) حسام داؤود واخرون – المرجع السابق - ص13 .

كذلك علي الإستيراد وا نعكاس ذلك كله علي رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري .

3/ تحقيق المكاسب عليأساس الحصول علي سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً .

4/ التجارة الدولية تؤدي الي زيادة الدخل القومي إعتماداً علي التقسيم الدولي للعمل .

5/ نقل تكنولوجيات الإتصالات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .

6/ تحقيق التوزان في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب .

7/ الإرتقاء بالإذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وا شباع الحاجات الإنسانية .

8/ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها .

9/ العولمة السياسية التي تسعي لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول ان تجعل العالم بمثابة قرية واحدة [15].

نشأة وتطور التجارة الخارجية :-

عرفت التجارة منذ أقدم العصور كما تطورت حرف الإنسان وتطور نشاطه الإنتاجي من البسيط الي المعقد تطورت التجارة كذلك ، فلم تكن التجارة في الماضي علي ماهي عليه الآن ، بل تميزت بضآلة الكميات الداخلة في التجارة بسبب سيطرة الإكتفاء الذاتي ، صعوبة المو اصلات ، بسبب العزلة التي فرضتها بعض الجماعات علي نفسها أو فرضتها الظروف عليها ، وان كانت بعض مراكز الحضارات القديمة في الماضي قد تمكنت من الإتصال الخارجي بسبب ميزات

(15)) أيات عبدالرحيم سليمان وأخرون 2012م ، البحث السابق ، ص12 .

خاصة بها يرتبط بالموقع الجغرافي او بمناخها الملائم او بخصوبة تربتها او بمهارة سكانها في صناعة معينة .

وقد حدثنا القران الكريم عن رحلة التجارة بين مكة والشام ورحلة التجارة بين مكة واليمن التي كانت تقوم بها قريش حيث قال عز وجل : { لإيلاف قريش * إيلافهم رحلة الشتاء والصيف }[16] ، كم حدثنا التاريخ عن التجارة بين مصر وبلاد الصومال وأثيوبيا من ناحية وبين مصر ودول شرق البحر المتوسط .

ولعب الفينيقيون دوراً كبيراً في التجارة في حوض البحر المتوسط وا ٍهتم الرومان بالتجارة مع إمبراطوريتهم الواسعة التي نظر إليها علي أنها مصدر من مصادر الغذاء والثروة لروما ، وكانت هذه التجارة تختصر علي مسافات قصيرة أما البضائع التي تنتقل لمسافات بعيدة فكانت تلك البضائع التي ترتفع قيمتها ويخف وزنها كالبخور والتوابل .

وفي جنوب آسيا والشرق الأقصي كانت التجار ة الساحلية بين الهند والصين قائمة موجودة قبل الميلاد بمئات السنين ، كما قامت تجارة برية بين المناطق الساحلية والداخلية وحدثت هجرات سكانية كبيرة بسبب الظروف المناخية مما أدى الي إنشاء الأسوار والحراسة [17].

ولاشك ان الثورة الصناعية كانت هي البداية الحقيقية للتجارة الدولية ، فقد فتحت تلك الثورة أفاقاً تجارية جديدة أساسها رغبة هذه الدول في تصريف الفائض من الإنتاج ، وفي الحصول علي المواد الخام اللازمة للصناعة ، غير ان الأثر الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية بالنسبة للتجارة الدولية قد تركز في بعض الدول الأوروبية القليلة العدد ، أما في المناطق التي إستمر إنتاجها علي

(16) القران الكريم ، سورة قريش الأية (1-2) .

(17)) أيات عبدالرحيم سليمان وأخرون 2012م ، البحث السابق ، ص8.

حالته من التخلف كان تأثيرها التجاري بالثورة الصناعية قليلاً ، ومن هنا وضعت الثورة الصناعية أسس التجارة الدولية بين الدول الصناعية .

وشهد هيكل الإقتصاد العالمي حالياً وخاصة في فترة السبعينات تغيرات بعيدة المدي ، وتميزت التجارة بإحتكار الأقلية والتجارة البيئية فيما بين الشركات متعددة الجنسيات وفروعها الدولية بفضل الثو رة العلمية والتكنولوجية الدولية المتزايدة لرأس المال إكتسبت التجارة الدولية أهمية خاصة ، وا ستطاعت البلدان الصناعية أن تبني قاعدة عريضة من الخدمات البديلة ، وهكذا تراجع الطلب علي الخامات الطبيعية التي تميزت بها البلدان النامية كما شهدت التجارة العالمية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نمواً سريعاً في الواردات وفي صادرات السلع والخدمات بين عامي 1950 و1986م وبعد ذلك بدأ تباطأ معدل نمو التجارة الدولية وذلك عام 1989م ويرجع ذلك إلي تباطؤ نمو الإقتصاد العالمي ، وضعف نمو الطلب والإستثمارات الدولية بالإضافة الي تزايد المديونية للعديد من الدول النامية [18].

أسباب قيام التبادل الخارجي :-

يرجع تفسير أسباب التجارة الخارجية إلي السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الإقتصادية أو مايسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الإقتصادية قياساً بالإستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة.

والدولة مثل الأفراد لاتستطيع أن تنتج جميع ماتحتاجه من سلع وخدمات إنما يتوجب عليها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل

(18) أيات عبدالرحيم سليمان وأخرون 2012م ، البحث السابق ، ص13 .

وكفاءة أكثر من غيرها ثم تبادله بمنتجات دولة أخرى لاتستطيع أن تنتج تلك السلع داخل حدودها بنسبة أقل من إحتياجاتها [19] .

الأسباب والعوامل التي أدت إلي قيام التجارة الخارجية ما يلي :-

1/ عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما نتج عنه عدم قدرة الدولة علي تحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتج المحلي .

2/ تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج لكل دولة مما يؤدي إلي إنخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة معينة مقارنة بإرتفاع تكاليف الإنتاج لنفس السلعة في دولة أخرى .

3/ المناخ أو الطبيعة الجغرافية له أثر في الإنتاج الزراعي فالحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة تختلف من دولة لأخرى ، ورغم أهمية المناخ كعامل أساسي في قيام التخصص إلا ان هذا العامل بدأ يضعف تدريجياً فمثلاً المطاط الصناعي بدأ يحل محل المطاط الطبيعي كما أصبح بالإمكان إحداث تغير في الظروف المناخية لتلائم ظروف الإنتاجية المطلوبة .

4/ ان وفرة الأيدي العاملة في بعض الدول المكتظة بالسكان قد تؤدي إلي زيادة عرض العمل وبالتالي إنخفاض الإجور ، ويؤدي ذلك إلي تفوق زيادة الدول في إنتاج بعض السلع ذات الكثافة العمالية لإنتاج السلع السهلة الصنع التي لا تتطلب مهارة فنية أو رؤوس أموال كبيرة مثل صناعة الغزل والنسيج التي تنتشر في معظم الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل الهند وباكستان والصين.

5/ إختلاف مستوي التكنولوجيا من دولة لأخرى .

(19) أيات عبدالرحيم سليمان وأخرون ، البحث السابق ، ص (13 – 14) .

6/ الحصول علي أرباح التجارة الخارجية [20] .

التجارة الخارجية في الفكر الإقتصادي : -

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة من غير أن النظريات تتعرض لشروط تقسيم العمل الدولي وتتخصص الدولة في مختلف وجوه النشاط الإقتصادي ، كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم ، وأخيراً تتعرض النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة .

أولاً :النظرية التقليدية (الكلاسيكية):

1- نظرية التجاريون(Mercantilists) :

تتلخص هذه النظرية التي سادت من القرن السادس عشر إلي منتصف القرن الثامن عشر، في أن ثروة الدولة تقاس بما لديها من نقود (ذهب وفضة) ، وتري أن أهم طريق لدي قطر ما لكي يصبح غنياً وقوياً هو أن يصدر أكثر مما يستورد ويسوى الفرق بين الصادر والوارد بتدفق المعادن النفيسة الي الداخل ، إلا ان هذه النظرية إنتقدت حيث لم تأخذ بالاً لموضوع التوازن الخارجي فطالما كانت فكرتهم الأساسية هي زيادة حقوق الدولة عن ديونها فإن ميزان التبادل الخارجي يكون غير متواز ن مع ضرورة أن يكون إختلاله لصالح الدولة [21].

(20) خالد حسن البيلي 2017م ، الإقتصاد الدولي ، مكتبة أرو الخرطوم ، ص10 .

(21) خالد حسن البيلي ، المرجع السابق ، ص10 .

2- نظرية القيمة المطلقة (Absolute Advantage) :

إنتقد ادم سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول ، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي ، فتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن إستهلاكها مع الدول الأخرى .

فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هما :

1/ تخلق مجالاً لتصريف الإنتاج الفائض عن الإستهلاك المحلي وتستبدله بشئ أخر.

2/ تتغلب النظرية علي ضيق السوق المحلي .

وما يؤخذ على هذه النظرية أنها لا تبين سبيل التخصص الي الدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة ، كذلك لايرى سميث داعياً للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية .

3- نظرية المزايا النسبية (Comparative Advantage):

وفقاً لنظرية ريكاردو فإنه في كل ظروف التجارة الحرة تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبياً وستقوم بإستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها ، وإن نظرية النفقات النسبية تركز علي جانب الإنتاج والعرض وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية ولكنها لاتعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي .

إلا ان النظرية تغفل إمكانية إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول وهي تفترض ثبات النفقة ولذلك فهي تغفل مدى إنخفاض التكاليف بفضل الإنتاج الكبير وايضاً تغفل نفقات النقل .

وتقوم النظرية أساساً علي نظرية العمل في القيمة والتي تهمل دور باقي عناصر الإنتاج الأخرى حيث تبني قيمة السلعة علي كمية العمل اللازمة لإنتاجها ، كما أنها لاتعالج نسبة التبادل الدولي ويعزي الإقتصاديون الي جون ستيورات ميل فضل السبق في سد هذا النقص .

4- نظرية القيم الدولية (International value) :

طبقاً لنظرية جون ستيورات ميل فإن الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من كل دولة علي منتجات الدولة الأخرى ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن للتجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل علي قوة طلب الدولة علي ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب [22].

حسب رأي جون ستيورات ميل هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية ويتم توزيع هذا المكسب بين الدولتين حسب الإتفاق بينهما ، ولكن مايؤخذ علي هذه النظرية انها إفترضت تكافؤ أطراف المبادلة وأن إشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات دولتين يعد قيداً علي هذه النظرية.

ثانياً :النظريات الحديثة(النيوكلاسيكية):

(22) ايات عبدالرحيم سليمان وأخرون ، مرجع سابق ، ص16 .

1- نظرية نفقة الاختيار:

إعتمد هابرلر علي فكرة نفقة الإختيار بدلاً من النفقة المحددة علي أساس العمل في تفسير التبادل الدولي ، ونفقة الإختيار الخاصة بإنتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الأخرى والتي كان يمكن إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج.

ونفقة الإختيار هي النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع وقد إستخدم هابرلر فكرة نفقة الإختيار لبيان المزايا النسبية في نطاق التجارة الدولية عن طريق مايعرف بمنحنيات الناتج المتساوي .

وعلي الرغم من أن هابرلر إستطاع في ظل فكرتي نفقة الإختيار ومنحنيات السواء الجماعية إعادة صياغة قانون النفقات النسبية بين الدول ، وأن تحليل نظرية التجارة الخارجية علي أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعناصر الإنتاج هو تحليل محدود المدى [23].

2- النظرية السويدية:

هي النظرية التي جاء بها هكشر – أولين وترجع سبب قيام التجارة الخارجية الي التفاوت بين الدول في مدي وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها ، ويلاحظ أولين أن إختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج يؤدي إلي إختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة .

ورغم مايوجه الي هذه النظرية من إنتقادات فإن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن وتوضح العلاقة المتبادلة مابين التجارة الخارجية وهيكل الإقتصاد القومي للدولة [24].

(23) خالد حسن البيلي ، مرجع سابق ، ص51 .

(24) خالد البيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ، (53-55) .

3- نظرية ليونتيف:

قام هذا الإقتصادي بتطبيق إختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية علي صادرات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج ، علي أساس إن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل ، وا ٍستخدم ليونتيف في هذا الإختبار إسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال ، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ، ووصل إلي النتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخري إنما تقوم علي اساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقا لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال ، لأن العامل الأمريكي تحيط به تجربة وخبرة وتنظيم ، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال ، وا ٍذن فإن علي أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل [25].

المبحث الثاني : مفهوم الصادرات

المقدمة :-

(25) أيات عبدالرحيم سليمان ، مرجع سابق ، ص 18 .

يطلق مصطلح الصادرات على جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الدولية الخارجية ، ويأتي ذلك بعد أن تتأكد الدولة من بلوغها حالة الفائض في الإنتاج .تبدأ الدولة بتصدير بضائعها وسلعها تحت مجموعة من الشروط ، ومن أهمها أن يكون هذا القطر هو المصدر الوحيد لتوريد سلعة ما وتزويد الأسواق الخارجية بها ، أو إنفراده بإنتاج بضائع ذات كلفة أقل من الدول الأخرى ، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة ملحة لتميز البضاعة من حيث النوعية ، وللحفاظ على إمكانية إنتاجها في أي وقت تحتاجه البلاد المستوردة .

يلعب التصدير دوراً مهماً في الدخل القومي لأي بلد ، ويتمثل ذلك بفتح أبواب الأسواق أمام الترويج للمنتجات وبيعها، ويدل ذلك على مدى الجودة التي يتمتع بها كل من قطاعي الصناعة والزراعة في هذه الدول المصدرة، وتحتاج هذه العملية التجارية إلى خضوع المنتجات المصدرة للمعايير الدولية التي تخضعها لمعايير للجودة، ويعتبر الشحن هو الأساس في التصدير غالباً [26].

والقطاع التجاري وأحد من أهم القطاعات المتطورة لإقتصاد أي دولة ، ويتمثل دوره في عملية التبادلات التي تحدث لكل من البضائع والخدمات أو أحدهما على الأقل، وإدخالها في الأسواق المستهلكة لها ، وعملية التبادل هذه هي أساس أي تجارة ، ومع تقدم الزمن ظهرت تعابير اقتصادية جديدة مثل الصادرات .

تمثل الصادرات الطلب علي السلع والخدمات التي ينتجها إقتصاد ما بواسطة المقيمين خارج ذلك الإقتصاد بالتالي تمثل عنصراً من عناصر الطلب الكلي في المجتمع وتدخل في معادلة التوازن بين العرض الكلي (الناتج) والطلب الكلي (الإنفاق) وفقاً لمنهجية التحليل الإقتصادي الكلي

(26) ماجدة محمد الحسين الصديق 2010م ، دراسة قياسية للأثر العلاقة بين الصادرات غير البترولية والنمو الإقتصادي في السودان (1960 – 2010م) .

الكينزي وتصبح معادلة تحديد الناتج الكلي :- $Y=C + I + G + (X - M)$ حيث تمثل X الصادرات وتمثل M الواردات، C،I، G بالتتابع للإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي أما المجموعة (X-M) فتمثل صافي الصادرات . ولذلك كلما زاد حجم الصادرات كلما زاد حجم الطلب الكلي وهذا يعمل بدوره علي زيادة حجم الناتج الكلي في المجتمع . وتتسم الصادرات انها في الغالب زراعية تتأثر بتذبذب الأمطار والكوارث والجفاف . كما أن بعض السياسات الإقتصادية والتجارية معوق لحركة الصادر . بالإضافة إلي ضعف السياسات التسويقية و تذبذب الأسعار[27].

تعريف الصادرات:-

هي عبارة عن جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الدولية الخارجية ، وذلك بعد أن تتأكد الدول من بلوغها حالة الفائض من الإنتاج . وتقوم الدولة بتصدير بضائعها وسلعة تحت مجموعة من الشروط ، ومنها أن تكون الدولة تقوم بإنتاج هذه السلعة بتكلفة أقل من الدول الأخرى .

دور الصادرات في التجارة الخارجية:-

إهتم الاقتصاديين خلال العقود الماضية بدور التجارة الدولية (الخارجية) في عملية التنمية الاقتصادية ، وأجريت العديد من الدراسات لإختبار العلاقة بينهما بإستخدام العديد من النماذج الهيكلية ، وقد أسفرت معظمها عن تأكيد محورية الفوائد التي تقدمها التجارة الخارجية لإنجاز أهداف التنمية الاقتصادية بالدول النامية .

---

[1] ماجده محمد الحسين الصديق ، المرجع السبق ، ص، ص (15-16).

وأصبحت الصادرات عنصراً هاماً فيما تقدمه التجارة الدولية من فوائد ، الأمر الذي جعل من تنمية الصادرات إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في رفع معدلات النمو والتنمية الإقتصادية بها وزيادتها ، وجعل هذه القضية من أولويات الفكر الإقتصادي وتضمن الفكر الإقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكاراً تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الإقتصادي ، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الإستخدام الاقتصادي الأفضل ، وما ينتج عن هذه التجارة من إستغلال إمكانات إتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ المساهمة النسبية وتقسيم العمل الدولي [28].

كما يشمل الفكر الإقتصادي ذاته عدداً من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة وا عتباره ركناً أساسيً ا في عملية الإنماء الإقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء ، ولابد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث ، عند مجيء (كينز) برز الإهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف في زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة ، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الإقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الإقتصادية ، منهم ميرال، وماركس ، ونوركس ، حيث أشار «ماركس» إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الإقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الإقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من إستغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة ، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق

[28] ماجده محمد الحسين الصديق ، المرجع السابق ص 19 .

ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي . أما «ميرال» فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين ، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلفها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمةالتي تتمتع أصلاً بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية [29] .

إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول النامية وغالباً ما تكون مواد خام أولية تتصف بعدم المرونة . ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالباً ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية ، إضافة إلى عوائد إستثماراتها التي إقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها. وبالتالي يشير «ميرال» إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي ، وهو عكس ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة . أما «نوركس» فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لإنتشار النمو الإقتصادي ، فضلاً عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعاً أكثر كفاءة ، كما أكد على ضرورة الإهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية ، وا زاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية ، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة ، وحظيت نظرية النمو من خلال التصدير على شبه إجماع سواء من صناع القرار الإقتصادي أو

(29) www.arab-abi.org يوم 10 يوليو 2017م الساعة 9 م .

من المفكرين الإقتصاديين ، كما حازت على قبول واسع وا نتشار مذهل ، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة .[30]

معني التصدير: -

هي الموارد والسلع التي تباع خارج الحدود الوطنية في الأسواق الدولية . ويعد التصدير من أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية .لتضمنه أقل نسبة مخاطر مقارنة مع البدائل الأخرى وحسب مستوي نشاط الشركة فقد يكون التصدير نشاطا سلبياً أو إيجابياً .

وان العلاقات الإقتصادية الدولية هي تبادلات فيما بين الدول . وهذه العلاقات يترتب عليها قيام مبالغ علي دول لمصلحة دول أخرى ، فهي تنشئ حقوقاً وديوناً دولية حيث أن تصدير سلعة من دولة لأخرى ينشئ حقاً يقابله دين . هذا الحق أو الدين يتم تقويمه بالنقود ، ويستحق الدفع في تاريخ محدد . لكل ذلك تهتم كل دولة سواء كانت دائنة أو مدينة أن تعرف حقوقها أو ديونها بإعداد بيان بجميع حقوقها وبيان بجميع ديونها الناشئة عن علاقاتها الإقتصادية الدولية حتي تحدد مركزها في ميزان التبادل الدولي ، وهذا البيان المزدوج هو الذي يطلق علية ميزان المدفوعات .

والمصدر هو الشخص الطبيعي أو الإعتباري الذي يقوم بتصدير البضاعة .

(30) www.arab-abi.org يوم 10 يوليو 2017م الساعة 9 م .

ومما لاشك فيه ان التصدير أصبح خياراً إستيراتيجاً نحو تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية لكون نمو الصادرات ينعكس بمعدل مضاعف علي الناتج المحلي الإجمالي وعلي رفع مستوى معيشة المواطنين في الدولة .

وقد أثبتت تجارب كثير من دول العالم الدور الهام الذي يساهم به التصدير في نمو وا ٍرتقاء هذه المجتمعات . وقد إستطاعت دول كثيرة من خلال النشاط التصديري تحقيق نمو سريع في العمالة حتي وصلت إلي حد التشغيل الكامل . وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل البطالة . وتفرغت تماماً لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة .

وتعتبر قضية التصدير من القضايا الوطنية لإرتباطها بتنمية الإقتصاد المستدام الذي يضمن لمواطن الدولة التنوع في مصادر الدخل القائم علي الكفاءة والفعالية [31].

وحلقة الوصل في تطوير الإقتصاد الوطني بجعلة ذو إرتباط بديناميكية الإقتصاد العالمي .

وبالتالي الإستفادة من التقدم التكنولوجي بما يساعد علي الإرتقاء بكفاءة الأنشطة الإقتصادية والإقتراب من الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة . ويتميز التصدير بأنه قاطرة تجذب وراءها كافة الأنشطة الإقتصادية . وذلك يستلزم تضافر كافة السياسات لمساندة الأنشطة التصديرية في المستقبل . وأن دعم القدرة الذاتية للإقتصاد يرتبط بدعم القدرة التصديرية . كما يسهم التصدير في الإعتماد علي مصادر مستقرة من النقد الأجنبي من خلال تنوع حصيلته من وجود أنواع عديدة من الصادرات السلعية والخدمية . بما لايجعل موارد النقد الأجنبي تخضع

[31] ماجده محمد الحسين الصديق ، مرجع سبق ، ص23 .

خضوعاً مباشراً لظروف وعوامل خارجية بعيدة عن القرارات الإقتصادية اذا ماتم الإعتماد علي عناصر محدودة وغير مستقرة للنقد الأجنبي . ويمدنا التاريخ الإقتصادي الذي هو بمثابة مختبر مجاني للسياسات الإقتصادية يصعب توافره بدون القراءة الجيدة له . بكثير من النتائج التجارب التنموية للدول التي قامت علي تنفيذ إستراتيجيات التوجه الداخلي . والإعتماد علي إحلال بدائل الواردات وا عتماد مفهوم تصدير الفائض من الإنتاج مما كان له الأثر في تخلف النشاط التصديري وعدم ملاحقته للقفزات التي لحقت النشاط علي مستوى العالم [32].

وأصبح الإقتصاد موجها للداخل لما يتميز به من تحقيق ربحية أعلي من السوق الخارجي لظروف الحماية الجمركية والنظم التي تمنع المنتج الأجنبي من منافسة المنتج المحلي . وقد أدي ذلك الي فقدان للقدرة التنافسية تدريجياً وعزلها عن التطورات التكنولوجيا الحديثة .

أهمية الصادرات: -

للتصدير أهمية قصوى علي إقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها علي المسارات الإقتصادية لتلك المجتمعات ، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلي الخارج أهم عنصره ، فالتوسع في التصدير عموماً يساعد علي إزالة العوائق أمام التنمية الإقتصادية وتتضح أهم التصدير في قدرته علي :

أولاً : خلق فرص عمل جديدة .

ثانياً : إصلاح العجز في ميزان المدفوعات .

---

[32] ماجده محمد الحسين الصديق ، المرجع السبق ، ص23 .

ثالثاً : جذب الإستثمار المحلي والأجنبي .

رابعاً : تحقيق معدلات نمو مطردة [33].

أهمية التصدير:-

يعتبر نشاط التجارة الخارجية من أقدم الأنشطة الإقتصادية التي عرفها الإنسان نسبة لما تقوم به التجارة الخارجية من دور في دفع عجلة التقدم الإقتصادي والتنموي لذلك كانت هنالك العديد من النظريات التي لأزمت نشأة التجارة الخارجية .

العوامل المؤثرة في التصدير:-

1. عوامل يمكن السيطرة عليها .
2. عوامل لا يمكن السيطرة عليها .

العوامل التي يمكن السيطرة عليها:- +

البيئة الداخلية : في السياسات التي تتخذها الجهة المصدرة بغرض تحقيق الأهداف المرسومة وتتحكم فيها الشركة أو جهة التصدير وذلك في إنتاج السلعة بالشكل والحجم والسعر والتوزيع والترويج لهذه السلعة بالكيفية التي تناسبها .

العوامل التي لا يمكن السيطرة عليها :-

أولاً : العوامل الداخلية :

لها تأثير مباشر علي نجاح أو فشل العمليات التصديرية إلي الأسواق الخارجية وأهمها القوى السياسية وهيكل المنافسات الإقتصادية وكذلك نجد القرارات السياسية تؤثر في عمليات التصدير و

[33] ماجده محمد الحسين الصديق ، المرجع السبق ص 23 .

المناخ الإقتصادي إلي أهمية كبري في تحديد عملية التسويق الدولي حيث إمتداد رأس المال خارج القطر[34].

ثانياً : العوامل الخارجية:

بناء السوق المحلي أسهل من التصدير دولياً وذلك للصعوبات التي تواجه التصدير في الأسواق الخارجية و أهم العناصر التي تؤثر علي التصدير هي القوة السياسية وهيكل المنافسة ودرجة التقدم التكنولوجي والتوزيع والقوي الثقافية والحضارية .[35]

السياسات التي تهدف إلي تعزيز تنافسية الصادرات :-

أصبحت القدرات التنافسية للدول معياراً أساسياً في ترتيب الدول من حيث القدرة علي مزاحمة الأسواق وبناء علاقات إقتصادية ناجحة بعيداً عن العلاقات التجارية التي تعتمد علي النظريات التقليدية في التجارة الخارجية في حدود التنافس السعري و الميزة النسبية . ولنفاذ الصادرات ومزاحمة السوق المشترك إتخاذ حزمة من السياسات لتعزز من تنافسية نسبة صادراتة إلي السوق المشترك وهي :-

* تنوع الهيكل السلعي للصادرات .
* إعادة تأهيل وزيادة قدرة البنيات التحتية .
* تحريك القطاعات العاطلة في إطار التنمية الريفية المتكاملة .
* تشجيع و نقل و توطين الثقافات الحديثة .
* سياسات ترقية كفاءة الشركات الوطنية .
* سياسات جانب العرض .
* الكفاءة المعلوماتية .

---

[34] ماجده محمد الحسين الصديق ، المرجع السبق ص24 .
[1] ماجدة محمد الحسين الصديق المرجع السابق ، ص 24 .

* إنشاء مجلس متخصص للتنافسية .

دور الصادرات في التنمية الإقتصادية:

تعد الصادرات حجر الزاوية في التنمية الإقتصادية لأنها تساهم بشكل أساسي في تأمين فرص العمل وتوفير السيولة من العملات الصعبة اللازمة للإستيراد وتسعي الدول النامية لتصدير السلع لدعم حصيلة الدولة من العملات الأجنبية. وتبين موازنة الصادرات مع الواردات السنوية الموقف في صورة الميزان التجاري الذي يعكس موقف إيرادات البلاد من العملات الصعبة . ونجد في أدبيات التنمية نظرية النمو المعتمد علي الصادرات التي ترى ان التجارة هي وسيلة لنمو . كذلك نجد سياستي الصادرات والواردات اللتين تم تطبيقهما من الدول النامية لزيادة معدلات النمو كإستراتيجية نمو وتنمية [36].

وسياسة إحلال الواردات تقوم علي إنتاج الدولة محليا للسلع الإستهلاكية إلا ان هذه السياسة أثبتت عدم فعاليتها لأن تكلفة الإنناج تصبح عالية خاصة اذا كان الإنتاج بكميات قليلة وتحتاج المنتجات لحماية كبيرة كما إن سياسة إحلال الواردات تكون علي حساب الصادرات الزراعية وتقوم علي صناعات كثيفة من راس المال مما يزيد معدلات البطالة وأن الصادرات تؤثر إيجابيا علي النمو وأن صناعات الصادرات أكثر إستخداما للعمالة مقارنة برأس المال وترفع من سعر صرف العملة المحلية وترفع معدلات الإدخار وتشجع علي الإستثمارات الأجنبية عليه إن العلاقة إيجابية بين الصادرات والنمو الإقتصادي وان الأداء الإقتصادي للدول التي تبنت سياسة تنمية الصادرات تتميز بالتفوق علي التي تبنت سياسة إحلال الواردات.

سياسات الصادر:

(36) بدر مضوي جاد الله 2005 ، المشكلات والمعوقات للسياسات التسويقية لأهم الصادرات في القطاع العام في السودان ,

تنبني سياسات التصدير علي توجيه فوائض المنتجات المحلية عن الإستهلاك المحلي إلي الأسواق العالمية للحصول علي قدر من العملات الأجنبية لشراء إحتياجات البلاد من السلع الإستهلاكية الضرورية والسلع الرأسمالية والمواد الخام لمقابلة متطلبات مشروعات التنمية الجديدة وتشغيل المشروعات القائمة .

أهداف سياسات التصدير :-

1. رفع شعار الإنتاج من أجل التصدير .
2. تشجيع تصدير المنتجات الصناعية .
3. تنظيم حركة التصدير بحيث تتمكن الدولة من رصدها وتقييمها .
4. مكافحة التهريب .
5. إستقرار السياسات .
6. تنويع قاعدة الصادرات وتنسيقها مع الإنتاج ومتطلبات الأسواق العالمية .[37]
7. وضمان تدفق عائدات الصادرات .

وسائل تحقيق الأهداف:-

1تسهيل إجراءات التصدير وا لغاء الإجراءات التي تحد من حركة المصدرين .

2. منع ربط عمليات الصادر بعمليات الوارد .

(1)ماجدة محمد الحسين الصديق ،المرجع السابق ، ص (19).

3. تحسين قدرة الصادرات علي المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق السعي لتخفيض تكلفة التصدير وتطوير آليات الرقابة علي النوع بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة التقليدية .

4. إنشاء مجالس لتنظيم تصدير السلع للإشتراك المصدرين في وضع السياسات التصديرية .

5. الإهتمام بالأنشطة الترويجية بهدف الوصول إلي أسواق جديدة وتوسيع الأنتشار في الأسواق التقليدية .

6. فتحمكاتب للوزارة بالولايات بهدف تقديم وتسهيل إجر اءات التصدير وعدم ربطها بالمركز.

7. المشاورات مع الجهات المعينة بالصادر بهدف تحديد وحل المشاكل المرتبطة .

8. رفع كفاءة المصدرين والعاملين بالوزارة عن طريق إستقطاب المعونات الفنية والتدريب الداخلي والخارجي للعاملين .

سياسات تنمية الصادرات[38] :-

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات لتنمية قطاع الصادرات:-

1/ السياسات الصناعية والتجارية التقليدية وتتضمن :

(أ) سياسات الدعم والإعانات:- أهم أشكال الدعم هي :

* الدعم المالي المباشر .

* الإستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح .

* الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة .

[38] صديقة باقر دفع الله 2007م، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ، ماجستير جامعة الخرطوم .

* إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادتها بعد التصدير .

* تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية ، تعديل سعر الصرف للمصدر .

* الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية .

ب- السياسات الجمركية :-

هناك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية ، وأشهرها :

* نظام الدروباك : وهو نظام رد الضرائب الجمركية علي مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير .

* نظام السماح المؤقت أو الإعفاء التام للضرائب الجمركية علي مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة .

* نظام الإيداع : ويقصد بة إيقاف تحصيل الضرائب الجمركية المقررة علي مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لمدة زمنية محددة .

* المناطق الحرة : يهدف إنشاء المناطق الحرة إلي تشجيع وإقامة الصناعات التصديرية[39] .

2/ السياسة التوجيهية :-

تتمثل السياسات التوجيهية في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلي خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات ، وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية

[39] صديقة باقر دفع الله ، المرجع السابق ، ص 47 .

والصناعية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الإقتصاد وتحرير التجارة الدولية .

3/ السياسات الإستراتيجية :-

تستخدم السياسات التجارية والصناعية لتحقيق أهداف رفع القدرة التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات في إطار الهامش المسموح به في بنود الإتفاقيات التجارية الدولية بما فيها إتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ويمثل هذا الإستخدام في الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات من تخفيضات ضريبية وا ئتمانية وضمانات مصرفية وخدمات دعم بمعاير الإنجاز في جانب الصادرات من حيث النوعية ، الحصص السوقية ، المحتوى التقني والقيمة المضافة [40].

محاور وأساسيات إستراتيجية تنمية الصادرات :-

أي إبراز المجالات الأساسية التي ينبغي التأثير والعمل عليها بغرض الوصول إلي تنمية الصادرات .

محاور إستراتيجية تنمية الصادرات :-

[40] صديقة باقر دفع الله ، المرجع السابق ، ص 48 .

لا يوجد نموذج موحد صالح للتنفيذ في كل الدول ، بالنظر لإختلاف الظروف الإقتصادية ، الإجتماعية ، السياسية والثقافية للدول . ان هذه المحاور التي تركز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

أ- الإطار المؤسسي .

ب- جودة المنتج .

ج- إيجا سياسة تمويلية وا ئتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصاناعية

د- تأمين الصادرات .

هـ - إنشاء المناطق الحر والمناطق الصناعية التصديرية .

و - تشجيع الإستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير.

ح- إصلاح القطاع المصرفي [41] .

أساسيات تنمية الصادرات في الدول النامية :-

تتطلب إستيراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية جملة من الأساسيات ، والتي تتمثل في

(أ) تدخل الدول لتأدية دور واضح في عملية التنمية :

[41] صديقة باقر عبدالله ، المرجع السابق ، ص48 .

* يتمثل في إزالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة علي التصدير .

* إزالة الإضرابات الناجمة عن الأنظمة التجارية .

(ب)لعمل علي تنمية كماً وكيفاً :

وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات بضمان إسقرار حصيلتها ، عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة ، والعمل علي رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية .

(ج) لعمل علي تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات :

يجب علي الدول النامية أن تعمل علي تنويع أسواقها إعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها . بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول ، ممايضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الإقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعيه لها [42].

المشاكل التي تعترض قطاع الصادرات غير النفطية:-

إن أهم المشاكل التي تعترض قطاع الصادرات غير النفطية العربية والتي تنسجم مع مشاكل الصادرات العراقية هي :

1 -عدم تطور أساليب الإنتاج وا رتفاع تكلفتة .

2 - هيكل الإنتاج الذي يركز تصدير المنتجات الخام .

[42] صديقة باقر دفع الله ، المرجع السابق ، ص 49 .

3 - ضعف البنية التحتية لقطاع الصادرات من وسائل تخزين وتعبئة وتجهيز وتغليف ونقل .

4 - ضالة التمويل الممنوح لقطاع الصادرات [43] .

5 - إرتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين وتجهيز السلع والمستندات والرسوم المفروضة علي السلع من الجهات الحكومية .

6 - عدم الإهتمام بالمواصفات السلعية والأوزان والتغليف والتعبئة والعلامات التجارية حسب متطلبات الأسواق العالمية .

7 - قلة خبرة المصدرين في وضع سياسات تصديرية .

8- عدم ولوج مؤسسات ذات قدرات عالية لقطاع الصادرات وعدم وجود نظم تسويقية وترويجية خاصة وأغلبهم وكلاء لمصدرين ويتعاملون في أسواق تقليدية .

تطور هيكل الصادرات غير النفطية حسب الفئات الإقتصادية :-

إن معرفة التغيرات في نسب مكونات الصادرات مصنفه حسب طبيعة المواد وا ٍستخداماتها تساعد في الإستدلال علي إتجاهات تطور الإقتصاد الوطني وعلي إختيار السياسات المناسبة لتفعيل التنمية وتحقيق أهدافها الإقتصادية ، حيث تركزت الصادرات غير النفطية في الفئة الإقتصادية للمواد الخام تليها صادرات المواد الغذائية والمشروبات ونرى من المهم تطوير قانون

(43) صديقة باقر عبدالله ، المرجع السابق ، ص 49 .

الجمارك والإهتمام بوضع تصنيف جديد لأنواع الصادرات يجعل المعاملة الجمركية مرتبطة بأهداف واضحة وسليمة في تصدير السلع [44].

إشكالية التصدير :-

يمثل التصدير داخل الأسواق العربية وبقية دول العالم إشكالية كبيرة ومتكررة نظر لإنخفاض معدلات التصدير وعد إستمرارية التصدير وا رتفاع معدلات العجز التجارية وتزايد أرقام الواردات من دول العالم ، ويرى البعض أن مشكلة التصدير تكمن في تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية والقيود الإداريةوهم ينادون باتفاقيات تحرير التجارة وا نشاء مناطق التجارة الحرة والإكتفاء بعقد الصفقات المتكافئة وذلك للحفاظ علي مركز التجارة الخارجية للدولة دون تحقيق الفائض أو العجز [45].

في حين يرى البعض الأخر أن المشكلة الرئيسية في التصدير العربي تكمن وراء إنخفاض كمية وجودة الإنتاج مما يفسر إنخفاض حركة التجارة العربية .

الإقتصاديات العربية وا شكالية التصدير :-

تعتبر غالبية دول الإقتصاد النامية أو المتخلفة ذات قطاع واحد قد يكون البترول أو أحد المحاصيل الزراعية كالقطن أو السياحة ، وتسعي بقية دول العالم أن يظل الإقتصاد العربي يعمل وفق الحدود التالية :

1 - منع قيام سوق عربية مشتركة .

(44) صديقة باقر دفع الله ، المرجع السابق ، ص 50 .

(45) دكتور فريد النجار ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية ، بنك السودان .

2 - العمل وفق إقتصاد القطاع الواحد .

3 - غياب شبكة قوية للأتصالات والمواصلات والنقل الجوي والبحري والبري بالسكك الحديدية مع إرتفاع التكاليف بما يقلل من فرص التبادل التجاري .

4 - التركيز علي قطاع الخدمات مع الإقلال من دول الصناعة والزراعة .

5 - ربط الدول العربية بقاعدة الدولار بدلاً من قاعدة الذهب والضغط عليها بإيداع عوائد البترول في البنوك الأجنبية .

6 - نشر فلسفة الوكالات التجارية للسلع الأجنبية بين أصحاب النفوذ والمصالح في كل دولة بما يضمن إستمرار فلسفة الدولة التجارية بدلاً من الدولة المنتجة .

7- المقومة الأجنبية لقيام الصناعات الزراعية المتطورة لضمان التبعية التجارية للدولة لغيرها[46].

8- تشجيع تملك الأجانب للمشروعات الإقتصادية والتجارية في الدول العربية والدعوة للخصخصة حتي تقوم الشركات الأجنبية بدورها التجاري لصالح غير المواطنين سواء كان التملك الأجنبي في شكل الأستثمار الأجنبي المباشر أو الإستثمار الأجنبي غير المباشر .

10 -إنتشار البطالة وا رتفاع معدل التضخم الوافد من الخارج من تزايد الطلب علي السلع الأجنبية وا نخفاض الطلب علي السلع الوطنية كنتائج لأنخفاض معدل نمو الإقتصاد .

11 - غياب التعاون الإقتصادي العربي ، والتكامل الإقتصادي العربي بين الشركات العربية والقطاعات الإقتصادية العربية ، والدعوة إلي تكرار المشروعات المتشابهة في الدول المجاورة في المشرق والمغرب .

12 - نشر الثقافات والمفاهيم الغربية داخل الحضارة العربية لأغراض الدعاية والإعلان وتغيير أنماط السلوك وعادات الشراء .

---

(46) دكتور فريد النجار ، المرجع السابق ص 50 .

التصدير والتنمية :- [47]

ذكرنا أن التصدير يتم إما بالنسبة للمواد الخام كالبترول الخام والحاصلات الزراعية فقط :

1- صادرات البترول والغاز الطبيعي .

2 - صادرات الحاصلات الزراعية .

3 - السياحة .

4 - بيع العقارات والأراضي .

5 - غياب الصادرات الصناعية لغالبية الدول العربية .

ويؤدي التصدير الفعال للدول العربية إلي :

1 - خلق فرص العمل .

2 - توفير العملات الأجنبية .

3 - التواجد الثقافي والسلعي في الإسواق الأجنبية .

4 - تبادل الخبرات الفنية ومواجهة المنافسة .

5 - إثبات الذات العربية .

6 - التشغيل الإقتصادي والسياسي .

7 - تحسين مستوي المعيشة .

8 - توفير التكنولوجيات وتزايد الدخل الفردي الحقيقي .

أولويات التصدير [48]:-

[47] دكتور فريد النجار ، المرجع السابق ، ص (51 ، 52 ، 55) .

توجد معايير عديدة لتحديد برامج التصدير والأولويات منها البحث عن واحد أو أكثر من المعايير التالية :

1 - أعلى الأسعار .

2 - العملات المستخدمة في السداد .

3 - العلاقات الإقتصادية .

4 - المصالح المشتركة .

5 - التبادل التجاري .

6 - الصفقات المتكافئة .

7 - الإنتاج المشترك .

8 - التخلص من مخلفات الإنتاج .

9 - الحصول علي التكنولوجيات من المستورد .

(48) دكتور فريد النجار ، المرجع السابق ، ص 58 .

الفصل الثالث

مفهوم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الاول

الناتج المحلي الإجمالي :

المقدمة :

يشكل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي "GDP" أحد مؤشرات الإقتصاد الكلي أوالمتغيرات مثل معدل التضخم ، نظام سعر الصرف ، وموقف الحساب الجاري التى عبرها يمكن التعرف على الأداء الإقتصادي لأي بيئة إقتصادية . الإختلال أو عدم التوازن بين هذه المؤشرات يقود الى خلل في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذى بدوره يؤدى الي تدهور الإقتصاد ككل ، كالتراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وا رتفاع معدلات التضخم وعدم إستقرار سعر الصرف .

ويتصدر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها ويمثل أكثر المعايير شمولاً . ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الإقتصاد يشهد حالة من الإنكماش أو التوسع . وغالباً ما يشوب مفهوم الناتج المحلي الإجمالي لبس وتداخل بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة [49] .

(49) آمال عبد الفتاح عبد الفراج 2009م ، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الإجتماعية (1992 – 2002م) ، جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير ، ص 1 .

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ومفاهيم ذات العلاقة :

1 - الناتج القومي الإجمالي "Gross National Product" :

يعرف الناتج القومي الإجمالي علي انه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) في السوق (القيمة السوقية) خلال فترة زمنية معينة غالباً تكون سنة . وبعبارة أخري يمكن ان يعرف الناتج القومي الإجمالي علي انه عبارة عن مجموع المدفوعات النقدية المكتسبة من قبل مالكي عوامل الإنتاج والتي تمثل الإجور للعمال والريع للأرض والفائدة لرأس المال والربح للمنظم .

2- الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Product" :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بانه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة السنة) داخل حدود الدولة . وبعبارة أخري يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الإقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج [50].

وعليه فان الفرق من القومي الإجمالي "GNP" والناتج المحلي الإجمالي "GDP" تصبح قاصرة علي تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخار ج) .

(50) حربي محمد موسى عريقات 2006م ، مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي) ، دار النشر جامعة الإسراء – الأردن ، ص 60 .

ولابد ان نوضح هنا ان الناتج المحلي الإجمالي يمكن حسابه بسعر السوق وايضاً بسعر التكلفة .

ويعرف أيضاً الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة [51] .

ويعرف أيضاً بأنه (القيمة الإسمية والحقيقية) للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة ، بإستخدام الموارد الإقتصادية لبلد أو لإقليم ما ، والخاضعة للتبادل في الأسواق ، على وفق التشريعات المعتمدة ، بغض النظر إن تم الناتج في الداخل أو الخارج [52] .

3- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق :

يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي علي أساس الأسعار السائدة (الجارية) أي علي أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية ، خلال فترة تقدير الناتج المحلي الإجمالي .

ولكن من الملاحظ أن السعر الجاري (سعر السوق) للعديد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادةً ما يشتمل علي الضرائب غير المباشرة "Indirect Taxes" والتي تفرض علي بعض السلع والخدمات خلال تلك الفترة ، فإن فرض هذه الضريبة علي سلعة أو خدمة معينة يجعل سعر السوق (السعر الذي يدفعه المستهلك) أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج النهائي لتلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة .

(51) د.خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي 2001م ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر – (عمان – الأردن) ، ص 107 .

(52) د.هوشيار معروف 2005م ، تحليل الإقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان ، ص 73 .

ولكن يحدث عكس ذلك في حالة دفع دعم أو إعانات "Subsidies" لمنتجي بعض السلع والخدمات جيث نجد أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق سوف تكون أقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل المساهمة بخدماتها الإنتاجية في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة [53] .

ومن ثم فإن الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية ، وبالتالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج المشغلة في العمليات الإنتاجية سوف تختلف عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وهذا ما يسوقنا إلي الحديث عن الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة .

4- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (تكلفة عناصر الإنتاج) " GDP At Factor Cost":

وهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحاً منه قيمة الضرائب غير المباشرة، ومضافاً إليه قيم الدعم وا عانات الإنتاج .

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية :

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج .

وا ذا إستبعدنا (خصمنا) الإهتلاك الرأسمالي خلال فترة زمنية محددة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة خلال تلك الفترة فسوف نحصل علي الناتج المحلي الصافي " Net Domestic Product" وهو مايتضح من خلال المعادلة التالية :

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة – الإهلاك الرأسمالي .

(53) حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق ، ص 60 .

ويعتبر تقدير الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق هو الأكثر إتفاقا وشيوعاً بين الإقتصاديين وفي النظم الإقتصادية المعاصرة التي تطبق نظام الضرائب غير المباشرة ، ونظام الإعانات . ولكن هناك بعض الدول التي تقوم بتقدير ناتجها بسعر تكلفة عوامل الإنتاج وذلك من اجل تحديد ضغط الأعباء العامة علي الدخل القومي حيث أن كثيراً من الدول تنسب الأعباء العامة فيها الي الدخل القومي بثمن تكلفة عوامل الإنتاج [54] .

5- الناتج القومي الصافي "Net National Product" "NNP" :

هو عبارة عن صافي قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) في الإقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة (عادة تكون سنة) وذلك بعد إستبعاد قيمة إهتلاك رأس المال Depreciation أي أن الناتج القومي الصافي يمثل الإنتاج الفعلي الصافي للإقتصاد القومي وهو يساوي النتاج الإجمالي مطروحاً منه الجزء المستهلك من رأس المال والأصول الإنتاجية الأخرى والتي تستهلك خلال العملية الإنتاجية .

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة + صافي إهتلاك رأس المال) .

ونؤكد هنا ان قيمة الناتج القومي الصافي تعتبر أكثر دقة وموضوعية في قياس مستوى أداء وا إنجاز الإقتصاد القومي من الناتج القومي الإجمالي .

(54) حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص 61 .

6- الدخل القومي "National Income" :

يعرف مارشال "Marshal" الدخل القومي بأنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية ، بما فيها الخدمات التي يحققها العمل وأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية.

ويعرف الدخل ايضاً من زاوية أخرى بأنه يمثل مجموع الدخول المكتسبة التي تعود علي مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها .

وبعبارة أخرى فإن الدخل القومي هو = أجور العمال + ريع الأرض + فائدة رأس المال + ربح المنظم .

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة .

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – الإهلاك الرأسمالي .

وبالتالي فإن :

الدخل القومي = الناتج القومي الإجمالي – إهتلاك رأس المال – الضرائب غير المباشرة .

7- الدخل المحلي "Domestic Income" :

ذكرنا سابقاً ان الدخل القومي يحدد بصافي عوائد عناصر الإنتاج حيث يلعب دوراً هاماً بإرتباطه بالتدفقات النقدية التي تتم عبر الحدود بين الدول .

أما بالنسبة لمفهوم الدخل المحلي فهو عبارة عن مجموع الدخول المكتسبة محلياً ، أي التي يكتسبها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية المجلية سواء أكانوا من

المواطنين أم الأجانب أو بعبارة اخرى عبارة عن دخل ناشئ في بقعة محددة معينة من الحدود السياسية للدولة [55] .

الناتج القومي الحقيقي والإسمي :

الناتج القومي الاسمي : هو القيمة الفعلية للسلع والخدمات التي يولدها الاقتصاد مقومة بالعملة وهذا يتم من خلال ضرب متوسط الأسعار في كمية السلع والخدمات المنتجة وبالتبعية يمكن أن يزيد الناتج القومي الاسمي نتيجة لزيادة مستوى الأسعار أو الكميات المنتجة ، وقد يزيد الناتج القومي الاسمى رغم إنخفاض الكميات المنتجة من السلع والخدمات ، وكمثال الكمية التي تم إنتاجها في دولة ما في العام الحالي كانت أقل من الكمية التي تم إنتاجها في العام السابق ولكن مستوى الأسعار قد زاد بمعدل أدى إلى زيادة الناتج الأسمي .

ويشير نمو **الناتج الحقيقي** إلى انه الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة وذلك لدقة المقارنة لمعدلات النمو الحقيقية ، أي أن الناتج القومي الاسمي هو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الفترة المعطاة مقاسة بأسعار نفس الفترة ، أما الناتج القومي الحقيقي فهو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الفترة المعطاة مقاسة بأسعار فترة أخرى والناتج القومي الحقيقي هو أساس القياس لمعدل النمو الإقتصادي الذي هو عبارة عن معدل يشير إلى التغير في النمو الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية مقاسة بفترة زمنية أخرى .

(55) حربي محمد موسي عريقات ، المرجع السابق ، ص 63 .

وصافي الناتج القومي هو الناتج القومي بعد إستقطاع قيمة الاهلاك على المستوى القومي وهو يساوي الدخل القومي بعد إستقطاع الضرائب [56] .

أهمية الناتج المحلي الإجمالي :

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيساً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الإقتصاد والتي منها :

1/ متابعة التقلبات الإقتصادية (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل :

يميز الإقتصاد الكلي مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي ، حيث يتوافق الأخير مع مستوى التشغيل الكامل للقوة العاملة والطاقات الإنتاجية ، لان الناتج الكامن يمثل الحد الأقصى الذي يمكن لإقتصاد ما إنتاجه عند أدنى مستوى ممكن (ومقبول) للبطالة الذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة (مع السماح لإنواع أخرى غير البطالة الدورية كالموسمية...) ولكن بنسب لا تتجاوز (5 - 6%) من مجموع القوى العاملة ، علماً بأن مجال الناتج الكامن يتأكد مع إحتفاظ الأسواق بإستقرارية أسعارها ، ولتمييز الناتج الكامن عن الناتج الحقيقي ، فأن تجارب الإقتصادات الصناعية تؤكد بأن الناتج الكامن ينمو عادة بمعدل بطئ مع زيادة المدخلات الأساسية : (العمل - رأس المال - التكنولوجيا خلال الزمن) .

(56) https://ar.m.wikipedia.org الانترنت ، 2017/8/13 ، الساعة 9:56 ص

وبالتالي فإن هذا الناتج لا يكون حساساً بنفس معدل (حساسية) الناتج الحقيقي تجاه التقلبات الدورية وعليه فإن السياسات المالية والنقدية لا تؤثر في الناتج الكامن بنفس معدل تاثيرها في الناتج الحقيقي .

2/ تشخيص واقع الإقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالإقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو ، وهذا لا يعتمد بالضرورة على الناتج المحلي الإجمالي في مسألة التحول الهيكلي العام ، لان الدخل القومي يمثل عنصراً من بين العديد من عناصر العلاقات الهيكلية (التي تضم بالإضافة الي الدخل القومي ، ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وتوزيعه بين الأستهلاك والإدخار (أو الإستثمار) وتوزيعه بين الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح . تضم ايضاً عناصر الإنتاج من عمل ، رأس المال ، الأرض ، الإدارة وقطاعات الإنتاج من زراعي وإستخراجي وتحويلي وخدمي ، ووحدات الإنتاج الصغيرة والكبيرة ، والإستهلاكية والإنتاجية والقطاعين العام والخاص والقطاعين الخارجي والمحلي بإعتماد مؤشرات التجارة الخارجية وحركتي رؤوس الأموال والقوة العاملة...) [57] .

وعليه إذا كان الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً أساسياً لمتابعة النمو الأقتصادي ، قد لا يكون كذلك لبيان إتجاهات التنمية الإقتصادية (اي التحولات الهيكلية) .

وعلى أية حال ، إعتمد بعض الإقتصاديون ومنهم Kuznets على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لتمييز الإقتصادات المتقدمة (أو الغنية) عن الإقتصادات المتخلفة (أو الفقيرة) ،

(57) د. هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص (74 – 76) .

حيث وجد بان الحد الفاصل بينهما يتجسد في الإقتصادات متوسطة الدخل التي يقع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها عند حوالي (500) دولار .

3/ يمكن الإعتماد على التنبؤات الإحتمالية والإسقاطات Projections القياسية لمؤاشرات الناتج المحلي الإجمالي مثل (الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد والتوزيع بين الإستهلاك والإدخار والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية) وذلك للأغراض التخطيطية بما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجهات التحليلية النمطية Normative والتوجهات التحليلية الواقعية Positive لهذه المؤشرات في المستقبل .

4/ تشخيص واقع النظام الإقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص وا ٍستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي .

وا ٍذا إستكمل هذا المؤشر بإعتماد المساهمة النسبية لكل من القطاعين المزكورين في مجموعة القوى العاملة وعلى مستويات تفاصيل قطاعات الإنتاج : الزراعي والإستخراجي والتحويلي والخدمي فإن الباحث قد يصل إلي نتائج كمية أدق ربما يكشف عن مدى سيطرة الإقتصاد الفردي السوقي أو الإقتصاد الجماعي الإشتراكي .

5/ يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان ، وذلك لان معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي[58] .

(58) د. هوشيار معروف ، المرجع السابق ، ص (76 – 78) .

عليه فإن هذه السياسات (السكانية) تتطلب إعداد دراسات تحليلية لمساهمات النشيطين وحسب تخصصاتهم (القطاعية) في الدخل القومي . وهنا مع توسع نطاق السكان الذين هم في سن العمل، فإن الضغوط تزداد لإستيعاب القوى العاملة . وهذا ما ينعكس على علاقة الإستهلاك بالإدخار

(أو الإستثمار) وكذلك على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي . وفي المقابل ان السياسات الخاصة بنمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ما ينعكس علي السياسات السكانية وخاصة بالنسبة لتشغيل القوى العاملة العاطلة .

6/ ان اي سياسة إقتصادية (مالية أو نقدية) لابد لها أن تراجع الحسابات القومية ، وذلك لان اي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات سينعكس حتماً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) . وكذلك على العلاقة بين القيمة الإسمية والقيمة الحقيقة لهذا الناتج .

وفيما يخص سياسات الإنفتاح على الإقتصاد العالمي وتحديد مستوى التبعية أو الإستقلال أوالإعتماد المتبادل (Interdependency) من الضروري أخذ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كأهم مؤشر ضمن المعايير المعتمدة في هذا المجال . ومن بين هذه المعايير يمكن وضع صيغ رياضية يتضمن البسط فيها كلاً من الصادرات الأولية Primary Exports والتجارة الخارجية والإستثمارات الأجنبية بينما يمكن أن يشمل المقام في هذه الصيغ كلاً من الصادرات الكلية (أو مجموع المقبوضات الخارجية Receipts External والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومجموع الإنفاق الإستثماري (الخاص والعام) .

ورغم كل الإيجابات السابقة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فإن هناك إنتقادات عديدة توجه إلي الموشر والتي منها :

- تهمل حساباته بعض النشاطات غير الخاضعة للتبادل (أو غير المدفوعة) مثل إنتاج الأسرة لصالح أفرادها كتربية الأطفال وغسيل الملابس وتنظيف الدار وطبخ المأكولات .... وذلك بسبب صعوبة الوصول إلي إحصاءات دقيقة لهذه النشاطات وصعوبة التمييز بين مايمكن إحتسابه وما يفترض إهماله.

- إن إحصاءات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي غالباً ما تعد مضللة ، وذلك لأنها تهمل كيفية توزيع الدخل والإستهلاك بين فئات المجتمع المختلفة ، كما أنها لا تكشف عن مستويات صحة الاطفال أو نوعية التعليم أو عن معدلات إنتشار التكنولوجيا . ولتلافي هذه النواقص يفترض الإلتجاء إلي كيفية توزيع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فيما بين الأجور والدخول الأخرى ضمن القيمة المضافة ، وما بين الإستهلاك والإدخار (أو الإستثمار) ، وما بين القطاعات Sectors والفروع Branchs والنشاطات الرئيسية Main Activities وما بين الأقاليم والمواقع وما بين المؤسسات العامة والخاصة .

- إهمال ظواهر التلوث وبكافة مساوئها الإقتصادية ونتائجها السلبية على صحة بناء المجتمع وكفاءة الموارد البشرية وربحية المنشآت والتكاليف الخارجية External Diseconomies بشكل عام . ولإحتساب هذه الظواهر يفترض الإلتجاء إلي صيغة جديدة لتحديد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدلات تغيره وحالات توزيعه [59] .

(59) د.هوشيار معروف ، المرجع السابق ، ص (78 -79) .

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية "الإقليمية" لبلد ما.

أما الناتج القومي الإجمالي يعرف علي أنه قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة "السلع والخدمات النهائية في السوق" خلال فترة زمنية معينة غا لباً ما تكون سنة وعليه فإن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي يصبح قاصر على تحويلات العاملين في الخارج "صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج" .

الفرق بالمعادلات الآنية :

الناتج المحلي الإجمالي(GDP) = إجمالي الإنتاج داخل الحدود الإقليمية – الواردات المحلية + الصادرات المحلية .

مع الأخذ في الحسبان ان الواردات المحلية تمثل إنتاج المنتجين غير المقيمين الذين يباشرون نشاطهم داخل الحدود الإقليمية .

والصادرات المحلية تمثل إنتاج المنتجين المقيمين ولكنهم يباشرون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية .

الناتج القومي الإجمالي(GNP) = قيمة الناتج المحلي الإجمالي + عوائد عوامل الإنتاج التي حصل عليها المقيمين من العالم الخارجي اثناء وجودهم بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج التي حصل عليها غير المقيمين.

* في الدول المتقدمة يكون الناتج القومي أكبر من الناتج المحلي بسبب :

كبر عوائد عوامل الإنتاج للمقيمين ، وكبر الإستثمارات الخارجية وكذلك كبر صافي التحويلات من الخارج "القطاع العام والخاص" [60] .

بينما الدول النامية فالناتج القومي بها أقل من الناتج المحلي بسبب : كبر عوائد عوامل الإنتاج لغير المقيمين .

بشكل عام يكون الناتج القومي الإجمالي أصغر من الناتج المحلي الإجمالي إذا كان مجموع عوائد عوامل الدخل المدفوعة للخارج تزيد عن عوائد عوامل الدخل المقبوضة منه .

والناتج المحلي = الناتج القومي إذا كانت المنشآت في الدولة يملكها مواطنون الدولة نفسها وهؤلاء المواطنون لا يملكون منشآت في دولة أخرى .

(60) إسراء عوض التوم وآخرون 2015م ، صادرات السودان الزراعية ودورها في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2000 – 2013م) ، جامعة السودان ، بكلاريوس ، ص (12 – 13) ،

خصائص الناتج المحلي الإجمالي :

1/ إحتساب كافة السلع Goods الملموسة (كالأغذية والملابس والأثاث والورق والأدوية ...) والخدمات Services غير الملموسة أو غير المادية (كالتعليم والصحة والأمن والنقل والإتصالات).

2/ حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية فتهمل المواد الويسطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع وذلك تلافياً للإزدواجية (أو التكرار) في الحسابات القومية .

3/ إعتماد القيمة السوقية (أو الحقيقية) للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف من إعداد الحقائق .

4/ يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بنشاطات مقيمي وحكومات بلد (أو إقليم) معين ، سواء كانت هذه النشاطات تمت داخل الحدود لهذا البلد أو خارجه .

5/ أن الفترة الزمنية التي تعتمد عليها في إحتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة واحدة.

6/ ان الإحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة والباعة علي وفق القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة إجتماعياً .

7/ يهتم الناتج المحلي الإجمالي بالسلع والخدمات الخاضعة للتبادل ، فتهمل عند إحتسابه المنتوجات المخزونة والمهملة في عمليات التسويق [61] .

(61) د.هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص (73 – 74) .

محددات الناتج المحلي الإجمالي [62] :

الإستهلاك والإستثمار :-

يفترض أن النموذج قاصر على الإستهلاك والإستثمار فقط مع إستبعاد الإنفاق الحكومي وأثر التجارة الخارجية مع ثبات العوامل الأخرى في الأجل القصير بما في ذلك الإستثماري .

$$Y = C + I$$

الطلب الكلي = الإستهلاك + الإستثمار

الناتج = العرض الكلي

يتحدد الناتج في هذه الحالة عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي ولا توجد أسباب لتغيير هذا المستوى اما إذا زاد الطلب عن العرض لا يكون هناك فائض في المخزون لذلك تلجأ الوحدات الإنتاجية لزيادة إنتاجها حتى يتعامل مع الطلب الكلي وا ٍذا نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي يكون هناك فائض مخزون فتلجأ المؤسسات إلي خفض إنتاجها حتى يتعادل مع الطلب الكلي .

كما يتحدد الناتج بتساوي الإستثمار (I) مع الإدخار (S) وهي طريقة الطلب الكلي للعرض الكلي .

$$I = S$$

الإدخار = الإستثمار .

(62) إسراء عوض التوم وآخرون ، سبق ذكرها ، ص (19 – 21) .

الإستثمار يعني به الإستثمار المخطط الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه ، اما الإستثمار غير المخطط هو الذي يساوي الإدخار عند كل مستوى من مستويات النقل وعبارة عن التغير في المخزون .

والإستثمار الحقيقي يساوي الإستثمار المخطط زائد دالة الإستثمار غير المخطط ، ويتجدد التوازن جبرياً كالأتي :

$$S = I$$

$$S = -a + by$$

اما إذا كان الإستثمار غير ثابت اي متغير ودالة في الدخل فإن التوازن يتم بنفس الطريقة السابقة ولكن دالة الإستهلاك زائد دالة الإستثمار لا تكون موازية لدالة الإستهلاك [63] .

القطاع الحكومي وتحديد الإنتاج :

نفترض ان الإنفاق الحكومي متغير خارجي وعند إدخاله في النموذج يرتفع مستوى التوازن من Y0 إلي Y1 اي ان العلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ويتحدد التوازان بنفس الطريقة السابقة ، (الطلب الكلي = العرض الكلي) ، كما يتحدد بتساوي (الإدخار = الإنفاق الحكومي + الإستثمار) (S = I + G) .

صافي الصادرات والواردات وتحديد الناتج المحلي :

(63) إسراء عوض التوم وآخروون ، سبق ذكرها ، ص (20 – 21) .

يضاف صافي الصادرات إلي النموذج ويفترض ان الصادرات متغير خارجي لا تتأثر بالناتج بل بعوامل خارج الإقتصاد المحلي وان الواردات تتأثر بالناتج إيجاباً .

$$X = X$$

$$M = M + MY$$

حيث ان : $0<M<1$

ان الصادرات نفس تأثير الإستثمار والإنفاق الحكومي وللواردات نفس تأثير الضرائب والإدخار وان شرط التوازن هو $I + G + X = S + T + M$.

ويحدث أثر الصادرات والواردات بفعل عمل مضاعف للصادرات ومضاعف للواردات ولا يختلف المضاعفان إلا في الإشارة ويحدثان آثار تلغي بعضهما البعض .

عندما كانت X0 فإن مستوى التوازن Y0 ، وعندما زادات إلي X1 فإن مستوي التوازن يزيد إلي Y1 ، وعندما زادت M1 إلي M2 إنتقل مستوى التوازن إلي Y2 [64] .

المبحث الثاني

(64) إسراء عوض التوم وآخروون ، سبق ذكرها ، 21 .

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي :

يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحور الأساسي وحجر الزواية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (عام) ، بإستخدام الطرق (المقاييس) التالية :

أولاً : طريقة المنتج النهائي "Final Product Approach" :

ويتم بهذه الطريقة قياس الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية ، حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة بإستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية "Current Price" أي علي أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير.

وحسب هذه الطريقة لابد من التمييز بين نوعين من المنتجات هما :

أ/ المنتجات الوسيطة – المستلزمات .

ب/ المنتجات النهائية – السلع .

وحتي لا نخلط في حساب الناتج المحلي الإجمالي ، لابد من التفرقة بين هذين المفهومين ، حيث نعني بالمنتجات الوسيطة مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في إنتاج غيرها من السلع .

وتكون هذه المستلزمات عادةً هي نتاج عمل المنشأت الأخرى ، ومثال هذه المستلزمات (المواد الأولية ، ونصف مصنعة ، وطاقة محركة ....الخ). [65]

أما المنتجات النهائية "Final Product" فهي تمثل السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى ، بل أن المنتجات الوسيطة هي نفسها التي دخلت في إنتاجها خلال مراحل العملية الإنتاجية مثال ذلك (الملابس ، السيارات ، الأحذية) .

مثال : لو كانت قيمة القطن الخام 100 دينار في المرحلة الأولي .

فإن قيمة الناتج في مرحلة القماش 300 دينار في المرحلة الرابعة .

فإذا أردنا علي سبيل المثال أن نحسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بجمع قيمة إنتاج كل السلع والخدمات - بدون الإحتراز من عملية التكرار – فسيكون كالأتي :

قيمة الناتج = قيمة القطن الخام + قيمة القماش

300 + 100 =

= 400 دينار .

إذن القيمة 400 دخلت فيها قيمة القطن مرتين :

المرة الأولي : عندما كانت قطناً خاماً وقيمتها دينار

(65) حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق ، ص (64 – 65) .

المرة الثانية : من خلال قيمة القماش ، كجزء مرحلة من مراحل القماش له قيمة 100 لأن قيمة القماش ليس بقيمته النهائية وا ٍنما بقيمة المدخلات (الإضافات) عليه خلال المراحل الإنتاجية المختلفة [66] .

النتيجة : حدوث إزدواج حسابي للرقم 100 في كل مرحلة ، وهذا يعتبر إزدواجاً حسابياً .

ماهو الحل لذلك :

هو أن لا تحسب السلع النهائية والوسيطة معاً ، ويمكن تجنب مشكلة الإزدواج الحسابي عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إستخدام ما يمسي بطريقة القيمة المضافة " Value Added" .

ثانياً : القيمة المضافة "Value Added" :

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي علي أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة .

تعرف "القيمة المضافة" علي أنها : (الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاجالوسيطة التي حصلت عليها وا ٍستخدمها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة محددة من الزمن وغالباً سنة) . أو بمعني أخر : (ان القيمة المضافة تتمثل في مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية علي حدة إلي الناتج المحلي الإجمالي ، بعد إستبعاد قيمة ما حصلت عليه وا ٍستخدمته من مستلز مات إنتاج من قيمة إنتاجها الكلي خلال فترة تقدير الناتج الكلي للمجتمع .

(66) حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص (66 – 67) .

جوهر طريقة القيمة المضافة :

ولتوضيح جوهر طريقة القيمة المضافة يجب أن نتذكر دائماً أن في الحياة التطبيقية تتوقف العمليات الإنتاجية بعضها علي بعض بمعني أن منشأة معينة تسخدم نواتج منشآت أخري كمستلزمات للإنتاج الذي تقوم به ، ولذا فالقيمة المضافة لمنشأة ما خلال فترة إنتاجية معينة لا تظهر مباشرة من النشاط الإنتاجي لهذه المنشأة بل يقتضي الأمر مواد وشسلع وخدمات إستلزمها هذا الإنتاج ، وتكون هذه المنشأة قد إشترت هذه المستلزمات من منشأت أخر ى نفس الفترة الإنتاجية أو فترات سابقة وهكذا حتي تصل السلعة إلي مرحلتها النهائية مثلاً (الملابس) كما ذكرنا سابقاً .

وعلي هذا الأساس يتطلب الأمر عند تقدير القيمة المضافة لنشاط إنتاجي لمنشأة ما خلال فترة إنتاجية معينة أن نحدد أولاً القيمة الإجمالية لإنتاج هذه المنشأة خلال الفترة الإنتاجية المحددة ثم نقوم بإستقطاع قيمة مستلزمات الإنتاج التي إقتضاها ظهور هذا الإنتاج خلال الفترة الإنتاجية المعينة [67].

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية :

القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية = القيمة الإجمالية للإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج .

علماً بأن : القيمة الإجمالية للإنتاج = عدد الوحدات المنتجة * سعر الوحدة

(67) حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص (67 – 68) .

مثال توضيحي [68] :

يعرض الجدول الآتي بيانات عن النشاط الإنتاجي لمصنع ما للغزل والنسيج خلال الفترة الإنتاجية من 2002/1/1 إلي 2002/12/31م .

سير العمل الإنتاجي لمصنع الغزل والنسيج خلال الفترة 2002/1/1 إلي 2002/12/31م الجدول يوضح الأتي :

القيم بالدينار	البيان
10000	المشتريات من القطن المحلوج
250	تكاليف نقل القطن المحلوج إلي المصنع
50	تكاليف نقل القطن المنسوج من المصنع إلي معمل الصياغة
150	رسم وصياغة الأقمشة
50	قوى محركة
50	المستخدم من عبوات الأقمشة
50	قسط إهلاك الآلات خلال الفترة الإنتاجية
15600	إجمالي الإنتاج الذي تم بيعه بالكامل خلال الفترة الإنتاجية

(68) حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص (68 – 69) .

المطلوب :

حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة القيمة المضافة ؟

الحل :

لإيجاد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة القيمة المضافة نطبق القانون التالي :

القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية = القيمة الإجمالية للإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج .

حيث أن قيمة المستخدم من مستلزمات الإنتاج = 10000(قطن محلوج) + 300(تكاليف نقل) + 50(قوى محركة) + 150(رسم وصياغة) + 50(عبوات) = 10550 دينار .

أما القيمة الإجمالية لإنتاج المصنع خلال الفترة الإنتاجية فكانت = 15600 دينار .

إذن تكون :

القيمة المضافة للوحدة الإنتاجية = 15600 – 10550

= 5050 دينار (الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام طريقة القيمة المضافة) .

وللوصول إلي (قيمة الناتج المحلي الصافي) لابد من إستقطاع مخصص الإهلاك الذي يحدث علي الأصول الرأسمالية التي تشارك في العملية الإنتاجية كالتالي :

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج – مخصص (قسط) الإهلاك.

فتصبح القيمة كالأتي :

القيمة المضافة = 50 – 10550 - 15600

= 5000 دينار قيمة الناتج المحلي الإحمالي الصافي التي ساهم بها مصنع الغزل والنسيج

ثالثاً : عوائد الإنتاج (الدخول المكتسبة) "Income Earning Approach" :

كنا قد تكلمنا سابقاً عن مفاهيم الناتج القومي والدخل القومي وكيفية التفرقة بينهما ، ولقد أكدنا على ان إنتاج أي سلعة او خدمة ما لابد من إستخدام عناصر أساسية لتحقيقها ،وهذه العناصر هي (العمل ، الأرض ، رأس المال ، المنظم) . ومن خلال مزجها بنسب معينة نحصل على الناتج المطلوب (كراسي ، سيارات ، ملابس ، أحذية ، الخ) وهذا يمثل (الناتج القومي للمجتمع) [69] .

ولكن هذه العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب اي مالكو هذه العناصر ، فلابد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد (ثمن) مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية وعلى أشكال مختلفة (أجور ،ريع ،فوائد ، أرباح) وعندما نقوم بجمع هذه العوائد (الأثمان) نحصل عى الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) بالتالي :

الناتج المحلي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج = أجور + ريع + فوائد + أرباح

(69) حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص (69 – 70) .

$$GDP = W + R + I + P$$

وتشكل هذه المعادلة الدخل القومي من زاوية (توزيعية) ولمزيد من الإيضاح سوف نبين بإيجاز المقصود بالعوائد السابقة .

الأجور "Wages " :

تمثل الأجور مكافأة لعنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وهو دخل عنصر العمل ويعرف الدخل بأنه ذلك الثمن أو السعر الذي يدفع للعامل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية ، أو هو ذلك الجزء المخصص من الدخل الذي يحصل عليه الأفراد مقابل مجهوداتهم الجسمانية أو الذهنية سواء أكان الأجر نقدياً أو عينياً .

وتتخذ الإجور أشكالاً مختلفة منها : الرواتب والإجور التي يتقضاها الموظفون والعاملون في الإقتصاد القومي ، كما تشمل كافة المكافآت والعمولات ، والدخل في المهن الحرة مثل دخل الأطباء والمحامين ، واية إيرادات أخرى ، وهي تحسب في العادة قبل خصم الضرائب والحسميات الأخرى مثل مساهمات الضمان الإجتماعي والتقاعد المدني ، وما شابه ذلك .

الريع "Rent" :

وهو يمثل عائد (ثمن) الأرض (الطبيعة) مقابل إستغلالها في العملية الإنتاجية ، ويندرج تحت هذا البند صافي الناتج القومي من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها [70] .

الفوائد "Interest" :

(70) حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص (70 – 71) .

وتعرف الفائدة على أنها ثمن إستخدام رأس المال ، ويحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العملية الإنتاجية .

وتندرج تحت فائدة رأس المال كافة الفوائد التي تدفع على القروض والإستثمارات .

وهنا إختلاف كبير بين المفكرين الإقتصاديين بمشروعية الفائدة من النواحي (المدنية ، والأخلاقية ، والروحية ، والإجتماعية ، والإقتصادية) .وفي ضوء هذا الإختلاف في الرأى تثور أسئلة مثل: ما هي المضار (السلبيات) التي تنعكس على المجتمع من التعامل بالفائدة ؟ وما هي البدائل والنتائج المترتبة علي إلغائها ؟ وما هو سبب عدم إقراره طبقاً للأحكام الإسلامية وما هو سبب تسمية الفائدة بالربا .

الأرباح "Profit" :

وهي عبارة عن العائد (الثمن) الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية الإنتاجية حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية ، بعد دفع نفقات الإنتاج المتمثلة في شكل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (العمل ، الارض ، رأس المال)[71] . ويندرج تحت هذا البند أيضاً الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع الأعمال ، وهي تحسب قبل توزيع الأرباح على أصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم وكذلك قبل خصم أو دفع الضرائب عنها .

(71) د. حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص 71 .

وقد يعرف الربح بأنه نسبة العائد على إستثمار رأس المال أو هو مكافآة لملكية رأس المال نتيجة لعملية المخاطرة أو حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المالك لهذا العامل الإنتاجي .

والآن بعد توضيح عوائد (دخول) عناصر الإنتاج التي تم إكتسابها من قبل جميع أفراد المجتمع طبقاً للمسميات المختلفة التي ذكرناها (أجور ، ريع ، فوائد ، أرباح) فنحصل على تقدير مناسب لحساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج لنحصل ايضاً على الدخل القومي (بعد الأخذ في الإعتبار صافي عوائد الملكية) .

رابعاً : طريقة الإنفاق "Expenditure Approach" :

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع ، وحسب هذه الطريقة يتم النظر الي الدخل المحلي او الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محدودة من الزمن ، غالباً سنة .

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام) .

ولكن يعبر (يقيس) الإنفاق المحلي "Gross Domestic Expenditure" والذي يعكس الوجه الآخر للناتج المحلي الإجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يسمح لنا بتقدير قيمة السلع والخدمات في المجتمع .

وتسمى هذه الطريقة ايضاً بطريقة الإستخدام أو الإنفاق اي إنفاق الدخول المكتسبة التي يحصل عليها أصحابها خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة .[72]

(72) د. حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص (72 – 73) .

كيفية الحساب بطريقة الإنفاق :

وفقاً لهذت المنهج يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النخائي ، حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية وهي :

1- نفقات الإستهلاك الخاص من قبل القطاع المنزلي "households Sector" : على السلع والخدمات الإستهلاكية ويشار إليها بالإنفاق الإستهلاكي Consumption ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة Durable goods مثل السيارات التلفزيونات والغسلات إلى غير ذلك ويشمل أيضاً السلع الإستهلاكية غير المعمرة ونصف المعمرة مثل الغذاء والملابس ويدخل بطبيغة الحال في هذا النوع من الإنفاق ، الإنفاق على الخدمات كخدمات التعليم والصحة والهاتف والطائرة ...الخ .

2- الإنفاق الإستثماري المحلي الخاص Investment : حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية ، وهي السلع والعدد والآلات التي من صنع الإنسان ويعد إستخدامها في إنتاج السلع الأخرى . وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الإستثماري يمثل الاحلالات أوالإضافات إلى رصيد الامة من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية ، وهكذا فإن الإستثمار المحلي الخاص يتكون من الإستثمار الثابت الإجمالي (التكوين الرأسمالي) ومن التغير في المخزون .

3- الإنفاق الحكومي Government :

يجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي :

أ/ الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعاً أو خدمات ، ويمثل هذا الإنفاق نشاطاً إنتاجياً .

ب/ الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة أو خدمة ولا يمثل هذا الإنفاق نشاطاً إنتاجياً .

والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الأنفاق الذي يقابله نشاط إنتاجي ، ويتكون هذا الإنفاق من سلع وخدمات مشتراه من قطاع الإعمال بالإضافة إلي خدمات مشتراه مباشرة من موظفي الحكومة .وتقاس خدمات العمل بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات . أما الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقي الحكومة مقابله اي سلعة أوخدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي ، فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة [73] .

أي أن مشتريات الحكومة تشمل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة بالإضافة إلي ماتدفعه من أجور وهدايا لمستخدميها والعاملين معها سواء في الإدارة المدنية أو في القوات المسلحة بينما لا تشمل مشتريات الحكومة الدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل معاشات التقاعد والهيئات والإعانات الأخرى التي تقدمها أحياناً

(73) حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص 73 .

لبعض الإفراد أو الفئات لانها لا تعكس بدورها إنتاجاً جارياً للمجتمع ، بالإضافة لي أنها تعتبر جزء من إنفاق القطاع المنزلي الإستهلاكي عند إنفاقها .

4- صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات Net Exports :

وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الإستيراد حيث أن :

أ/ الصادرات Exports : تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت إستهلاكية أو إستثمارية .

ب/ الواردات Imports : وهي تعبر عن الإنفاق المحلي علي الواردات المنتجة في الخارج ، سواء كانت على شكل سلع إستهلاكية أو منتجات وسيطة وأولية أو آلات ومعدات .

وبالتالي فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحاً منها واردات السلع والخدمات ، وما نود الإشارة إليه هنا ان صافي الصادرات قد يكون موجباً أو سالباً متوقفاً ذلك على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات أكبر أو أقل من واردات السلع والخدمات . كما ان هناك تسمية أخرى لصافي الصادرات هي صافي الإستثمار الأجنبي [74] .

إذن :

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

$$nx = X - M$$

وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربعة ، كما في الصيغة التالية :

$$GDP = C + I + G + X - M$$

(74) حربي محمد موسى عريقات ، المرجع السابق ، ص 74 .

يمكن حساب الدخل القومي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة من ثلاثة مصادر تقابل ثلاثة مراحل هي: مرحلة إنتاجه ثم مرحلة إكتسابه ثم مرحلة إنفاقه وبالتالي تحصل من القيم المحسوبة من المصادر الثلاثة على الناتج القومي والدخل القومي على التوالي . الإنفاق القومي يعني الإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية والإستثمارية .

يقاس الدخل القومي عادة بوحدات نقدية ولذلك يطلق عليه الدخل القومي النقدي . أما الدخل القومي الحقيقي فهو يمثل مقدار السلع والخدمات التي يمكن ان تشتري بالدخل النقدي . لذلك تلعب مستويات الأسعار دوراً حاسماً في تحديد حجم الدخل الحقيقي . يقدر الدخل الحقيقي على وجه التقريب بقسمة الدخل القومي النقدي على الرقم القياسي للأسعار .

يواجه خبراء الدخل القومي عند تقديره عدة صعوبات تتوقف دقة الرقم الذي يحصلون عليه على مدى تذليل هذه الصعوبات . ومن هذه الصعوبات عدم دقة أو عدم شمول البيانات الإحصائية المستخدمة في تقدير الدخل القومي ثم تكرار بعض عناصر الدخل ووجود بعض عناصر غير دخلية ....الخ .

هنالك علاقة وثيقة بين الدخل القومي ومستوي الرفاهية للشعوب حيث يقاس مستوى رفاهية المجتمع بمقدار ما ينتج من سلع وخدمات لإشباع حاجاته ورغباته إلا ان هنالك بعض المعوقات التي لا تؤكد تلك العلاقة بشكل مطلق وذلك لإختلاف المعايير التي تقاس علي أساسها رفاهية الشعوب [75] .

(75) د. حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص (74 – 76) .

مقاييس أخري للناتج :-

ان الوصول إلي رقم الناتج المحلي الإجمالي بإحدى الطرق السابقة ثم الوصول إلي رقم الناتج القومي الإجمالي يجعل من الممكن الوصول االي بعض المقاييس الهامة للحسابات القومية لأية دولة ، ونحاول فيما يلي إبراز أهم تلك المقاييس :

1/ صافي الناتج القومي "NNP" Net National Product :

يتم إهلاك العديد من الآلات والمعدات والمباني التي تستخدمها الدولة في العملية الإنتاجية التي توصل إلي الناتج المحلي الإجمالي لكل عام . ومن هنا تاتي فكرة مخصص الإهلاك الذي يجنب من كل عام لإجراء عمليات الإحلال والتجديد للآلات والمعدات والمباني التي إنتهى عمرها الإفتراضي . وعند خصم هذا المخصص الذي يسمي إهلاك رأس المال من الناتج القومي نصل إلي ما يسمي صافي الناتج القومي .

2/ الدخل الشخصي Personal Income :

أن الدخل الذى يحصل عليه الفرد لنفقات منزله يختلف عن مرتبه الذى يتحدد له عند تعيينه في اي مؤسسة ، فهناك مجموعة من الخصميات واحياناً بعض الإضافات القليلة . وا ذا علمنا ان الدخل (NI) هو مقياس عوائد عناصر الإنتاج .

فإنه من الواضح ان هذا العائد لا يمكن إعتباره المقياس الحقيقي لما تتسلمه عناصر الإنتاج إلا إذا تم إقتطاع الأجزاء التى لا يحصل عليها العنصر فعلياً وكذلك إضافة الإعانات الأخرى التى يحصل عليها .

فمن ناحية يقتطع من الرواتب في العادة مايسمي الضمان الإجتماعي (أقساط المعاشات) ، كما يقتطع من أرباح الشركات ضرائب الأرباح ،تحت مسمي أرباح محتجزه ليتم تكوين المخصصات

والإحتياطات منها وا بقاء بعضها كسيولة . ومن ناحية أخرى هناك بعض الإعانات النقدية ومدفوعات الضمان الإجتماعية وصناديق التنمية والتشغيل وغيرها التي لابد ان تضاف الي دخل الفرد فإذا تم خصم الإقتطاعات السابقة وا ضافة الإعانات المذكورة الي رقم الدخل القومي نصل الي مايسمي الدخل الشخصي .

4/ الدخل الممكن التصرف فيه Disposable Income :

لم يبقي بعد كل ماتقدم سوى ان نأخذ في الإعتبار قضية ضريبة الدخل التي تقطتعها الحكومات من دخول الأفراد بشكل مباشر فإذا ماتم خصم ضريبة الدخل من رقم الدخل الشخصي نصل الي مايسمي بالدخل الممكن التصرف فيه .

* الدخل الممكن التصرف فيه = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة علي الدخل [76] .

5/ المصروفات Expenses :

وتركز هذه الطريقة علي إحتساب جميع اوجه الإنفاق في الجسم الإقتصادي الذي تتمثل في الإنفاق العائلي وا نفاق القطاع الخاص والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الأجنبي[77] .

(76) د. خالد واصف الوزني ، مرجع سابق ، ص (123 – 125) .

(77) آمال عبدالفتاح عبدالفراج ، سبق ذكرها ، ص 17 .

الفصل الرابع

دور الصادرات الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول

ملامح الإقتصاد السوداني :

يمتاز السودان بموقعه الجغرافي في قارة أفريقيا حيث تحده ثمان دول كما يمتلك مساحة شاسعة والتي تبلغ 2.5 مليون كيلومتر مربع والتي تذخر بإمكانيات عظيمة من الموارد الطبيعية فضلاً عما لديه من إمكانيات بشرية كبيرة مما يوفر فرصاً واسعة للإستثمار في مختلف المجالات الإقتصادية والسودان كدولة نامية تتمثل صادراتها الأساسية في المنتجات الأولية وتعتمد إعتماداً كبيراً على تجارتها الخارجية ، وتتأثر بالظروف التي تنتاب الأسواق العالمية والتقلبات التي تحدث فيها . فتجارة السودان الخارجية تنبني علي نتائج صادرات السودان الرئيسية التي تتكون من البترول والمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد المصنعة والمعادن . وعلى الواردات الأساسية التي تشتمل على المواد الغذائية والإستهلاكية والمنتجات الصناعية والمعدات الرأسمالية والآلات ووسائل النقل والمواد الخام والكيماويات . ولمعرفة دور قطاع الصادرات السودانية في تحسين أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية [78] .

يتكون البناء الإقتصادي للدولة من نتائج مجموع متغيراته الأساسية والمتغيرات الفرعية التابعة لها . لذلك نعتبر ان الإقتصاد الوطني يتكون من نسيج متداخل ومتكامل من الخلايا الحية التي تتفاعل لتناهم في تحقيق إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وا إبراز موقف البناء الإقتصادي بكامله . ومن واقع البناء الإقتصادي للدول تصنف هذه الدول الي دول متقدمة ودول نامية .

(78) ماجدة محمد الحسين الصديق ، العلاقة بين الصادرات غير البترولية والنمو الإقتصادي (1960-2005م) ، ماجستر ، جامعة الخرطوم ، ص 10 .

لا يختلف الإقتصاد السوداني كثيراً عن إقتصاديات الدول النامية ، لذلك نقول : ان البناء الإقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الإقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية . فالملامح الرئيسية التي تميز إقتصاديات الدولة النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان . ولكن يصعب علينا ان نشير على وجه التحديد المرتبة أو المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول النامية .

إهتم كثير من الإقتصاديين في أعقاب الحرب العالمية الثانية بإقتصاديات الدول النامية ، وغطى أدب إقتصاديات التنمية حيزاً واسعاً في الجهود الفكرية والإنتاج العالمي لكثير من علماء الإقتصاد خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين ، وقد إهتم بعض هؤلاء بأبرز أهم الخصائص التي تميز الدول ، منهم هارفي ليبنشتاين الذي صنف أهم هذه الخصائص في مجموعات أربعة : إقتصادية ، ديمقراطية ، ثقافية ، سياسية ، تكنولوجية وأخرى [79] .

النظر بإمعان في إقتصاديات الدول النامية يبين ان هناك العديد من الخصائص الإقتصادية التي تميز مجموعة هذه الدول عن الدول المتقدمة ، وبإختصار شديد يمكن إلقاء الضوء على أهم الخصائص التالية :

أولا : الخصائص الإقتصادية :-

1- إنخفاض حجم إجمالي الناتج المحلي نتيجة لضغف هيكل الإقتصاد ولصغر حجم إنتاج الوحدات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي .

(79) البروفيسر عثمان ابراهيم السيد 2002م ، الإقتصاد السوداني ، الطبعة الثالثة ، ، ص 13 .

2- إنخافض متوسط دخل الفرد الحقيقي ، ويعتمد متوسط دخل الفرد علي حجم الدخل القومي وعدد السكان ، ويأتي إنخفاض متوسط دخل الفرد من واقع إنخفاض حجم الدخل القومي الذي تعيشه الدول النامية .

3- يساهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية ، وبذلك تعتمد إقتصاديات هذه الدول على الزراعة كقطاع رئيسي مؤثر وفاعل ، وان اي إهتزاز أو تدهور فيه يؤثر على الدخل والإستهلاك والإنتاج .

4- يتعمد معظم السكان في كسب معيشتهم على الزراعة بإعتبار ان مهنة الزراعة هي المهنة التي يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد .

5-نظراً لإنخفاض دخول الأفراد الذي يصرف على الطعام وغيره من حاجات الإنسان الضرورية.

ثانياً : الخصائص الديمغرافية :-

تتسم معظم الدول النامية بخصائص ديمغرافية واضحة تميزها عن الدول المتقدمة . ويمكن إيجاز هذه الخصائص في النقاط التالية :

أ- تتصف الدول النامية بنسبة خصوبة عالية تؤدي الي إرتفاع نسبة المواليد فيها .

ب- إرتفاع نسبة الوفيات لعدم توفر الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية فيها بقدر ملائم .

ج- إرتفاع نسبة وفيات المواليد لعدم إنتشار العناية بخدمات الأمومة والطفولة الطبية .

د- إنتشار سوء التغذية في أوقات كثيرة وفي مواقع كثيرة من هذه الدول النامية .

هـ - تضافر العديد من العوامل التي تؤدي الي تدهور الصحة العامة في تلك الدول .

و - نسبة زيادة السكان في الدول النامية تعتبر عالية وهي من أوضح الخصائص التي تميز الدول النامية [80].

ثالثاً : الخصائص الثقافية :

1- قلة مؤسسات التعليم والمعلمين مما يحد من فرص التعليم .

2- إرتفاع نسبة الأمية في المجتمع .

3- إنتشار أساليب تخديم الأطفال كأيدي عاملة رخيصة .

4- عدم وجود طبقة وسطى في المجتمع مما يقسم المجتمع الي طبقة عليا وصغيرة ذات نفوذ واسعة وطبقة دنيا محرومة من كثير من متطلبات الحياة الكريمة الهانئة .

5- إنتشار السلوكيات التقليدية .

رابعاً : الخصائص السياسية :-

(80) البروفيسر عثمان ابراهيم السيد ، المرجع السابق ، ص (14-15) .

هنالك العديد من الخصائص السياسية التي تؤدي الي عدم الإستقرار السياسي في الدول النامية يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية :

- عدم نضوج أساليب الحكم وعدم إستمرارها لفترات طويلة .

- عدم توحيد الرؤى بين التجمعات الحزبية .

- ظهور بعض الأحزاب أو التجمعات العقائدية التي تربط نفسها بسيناريوهات محددة .

- إنتشار ظاهرة الإنقلابات العسكرية المتعاقبة التي لا تترك مجالاً للممارسات الديمقراطية لتنمو في تلك البلاد لتستقر علي حال .

خامساً : الخصائص التكنولوجية :

بعض الخصائص التكنولوجية التي تميز الدول النامية عن الدول المتقدمة تتضمن الجوانب التالية :

1- يسود إستخدام التكنولوجيا التقليدية في إنتاج كثير من المنتجات في الدول النامية .

2-يعتبر التدريب من أهم الوسائل التي ترفع القدرات الإنتاجية للفرد ، لذلك يجد إهتماماً واسغاً في الدول المتقدمة .

3- ضعف الإنتاجية من السمات الأساسية الواضحة في الدول النامية . وتتفاعل العديد من العوامل السائدة في إقتصاديات هذه الدول في خفض الإنتاجية بقد كبير [81] .

وبالنظر الي السمات التي تميز الدول النامية نجد انها تطابق الى حد كبير السمات الإقتصادية والإجتماعية السائدة في السودان ، فالملامح الرئيسية للإقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الإقتصادي مقارنة مع الهياكل الإقتصادية في الدول المتقدمة .

(81) البروفيسر عثمان ابراهيم السيد ، المرجع السابق ، ص (15-16).

المبحث الثاني

الإنتاج الزراعي :

يعرف السودان على نطاق واسع من العالم بأنه قطر زراعي وذلك بفضل ما حباه الله من موارد زراعية عظيمة تمثلت في إتساع رقعة البلاد والتي كانت تناهز المليون ميل مربع أي نحو 600 مليون فدان أو 259 مليون هكتار صنف ثلثها كأرض صالحة للإستثمار الزراعي و تغطي المراعي والغابات ثلثاً أخراً . ويتمتع السودان بموارد مائية كبيرة تتمثل في أكثر من ألف مليار متر مكعب من مياه الأمطار ، وتعدد الأنهار والتي علي رأسها نهر النيل العظيم و كذلك مخزونات المياه الجوفية ، والثروة الحيونية والبرية وسواحل البحر الأحمر والأحياء النائية النادرة . وكذلك تنوع الطقس والمناخ من طقس شبه إستوائي إلي شبه معتدل مما جعله مهيئ لإنتاج قائمة من الحاصيل الحقلية والبستانية. [82]

تعريف الإنتاج الزراعي :-

الإنتاج هو خلق أو إيجاد المنافع أو زيادتها سواء كانت هذه المنافع متأتية من السلع المادية أم من الخدمات ، طالما ان الإنتاج هو كل العمليات التي ترمي إلي خلق قيمة أو إضافة قيمة الي الأموال الموجودة ، فأنه ينبغي ان يتضمن جميع الفعاليات التي تؤدي إلي إشباع الحاجات الإنسانية هذا ما يؤكده الرأسماليون ، أما الإشتراكيون فانهم يطلقون على مفهوم الإنتاج بأنه كل

(82) د.سليمان سيد أحمد سيد 2005م ، سبيل السودان نحو النهضه الزراعية ، ط.أ – الخرطوم : شركة مطابع السودان للعمله المحدوده ، ص 96.

مايؤدي إلي خلق المنتجات نتيجة لممارسة النشاط العضلي والذهني من قبل الإنسان الذي يمتلك قدراته العقلية وذلك من خلال تحويل الموارد الطبيعية إلي سلع مادية تشبع الحاجات الإنسانية.

أما الإنتاج الزراعي فانه يتكون من كل ما ينتج في المزرعة من منتجات نباتية أو حيوانية ويتأتي هذا الإنتاج نتيجة الفعاليات المختلفة التي تتضمن العوامل الداخلة التي بموجبها نحصل علي الإنتاج وتعبر لنا هذه العملية الإنتاجية بأنها خلق منفعة شكلية نتيجة لصهر مجموعة من العناصر الفيزيقية المختلفة مع غيرها من العوامل الأخرى لإنتاج سلعاً ومحاصيل زراعية مختلفة تستعمل في إشباع حاجات الإنسان وحيواناته . ويتوقف مقدار الإنتاج علي الكفاءة الإقتصادية عند إستخدام الموارد الزراعية وقد تتأثر هذه الكفاءة بمجموعة من المتغيرات والعوامل المختلفة السياسية منها والإجتماعية وهناك أسس يتوقف عليها مقدار الإنتاج الزراعي وهي :

1- مقدار العناصر الإنتاجية المستعملة في العملية الإنتاجية الزراعية .

2- مجالات إستعمال هذه العناصر الإنتاجية .

3- طرق وأساليب الإنتاج التي تستخدم في العمليات الإنتاجية [83] .

عوامل الإنتاج الزراعي :-

يمكن تقسيم عوامل الإنتاج على أربعة أقسام رئيسية وهي :

(83) ا.د.رحمن حسن الموسوي ، الإقتصاد الزراعي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ص (45-46) .

الأرض والعمل ، ورأس المال ، والإدارة ، وتشترك هذه العوامل في خلق الإنتاج لذلك فان السلع المنتجة من خلال العملية الإنتاجية توزع علي هذه العو امل التي إشتركت في إنتاجها وكل من هذه العناصر يأخذ مايحصل علية من الإنتاج دون الحاجة إلي معرفة من يملك ذلك العنصر.

فيمكن النظر إلي عنصر الأرض بأنها تعطي مكاناً للإنتاج ، وأحيانا يسمي هذا العنصر الإنتاجي بالطبيعة لأنها تشكل أهم مورد طبيعي ، فالأراضي الزراعية كانت تعد من أهم مصادر الثروة ، إلا ان التوسع في تطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى كالصناعة مثلاً قلل نوعاً ما من الأهمية الكبيرة التي يوليها الإقتصاديون لعنصر الأرض .

فان الأرض بوصفها عنصراً إنتاجياً تتميز ببعض الخصائص التي تكاد العناصر الإنتاجية الأخرى لاتتسم بها ، فمنها ان عنصر الأرض محدود الكمية وأن مايصلح منه للزراعة يكون قليل المساحة إذ لايشكل أكثرمن 15% من مساحة الأرض الكلية في العالم فهو إذا يمتاز بثبات العرض ، ومنها أن عنصر الأرض يتميز بالتدرج في خصوبتة ومن إختلاف في الطقس أو التضاريس والطبغرافية . والخاصية الأخرى التي يتصف بها عنصر الأرض هو ظهور مفعول بعض القوانين الإقتصادية بشكل مبكر وواضح عليها مثل قانون تناقص القلة وغيره من القوانين الأخرى .

والعنصر الثاني عنصر العمل الذي يشتمل على الجهدي الإنساني سواء كان المجهود العضلي أو الزهني أم أي نوع من العمل يستخدم في إنتاج السلع الزراعية . وتتوقف كفاءة الجهد الإنساني على نوع العمل و كميتة وكذلك على نوع وكمية الموارد الإقتصادية . وعنصر العمل من الناحية الإقتصادية ينبغي أن تتوافر له :

أ/ الإرادة .

ب/ الحصول على إيراد .

ويعني ذلك أن الجهود التي تبذل من قبل الإنسان دون غيره من الكائنات الأخرى تعد عملاً حيث أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمتلك الإرادة . لذلك أي جهد يبذل من قبل الحيوانات أو النباتات أو الجماد لايعد عملاً وكذلك الجهود التي تبذل من قبل الإنسان خارج إرادتة كأعمال القسر الإجباري أو أعمال السخرة أو العمل لغرض التسلية من قبل الإنسان لاتعد أعمالاً إقتصادية ، حيث أن هذة الأعمال لايكون لها مردود إقتصادي يذكر [84] .

تتوقف كفاءة عنصر العمل الإنتاجية على عدة عوامل وهي :

1/ درجة التعليم والتدريب ، فالعامل الماهر الفني يجيد مهنته أفضل من العامل العادي كذلك العامل المتعلم تكون إنتاجيته أعلى من العامل الأمي .

2/ ظروف المعيشة : صحت المجتمع دائما تخلف عنصراً قوياً يزيد من القدرة الإنتاجية وبخلافة أن أنتشار الأوبئة والأمراض في مجتمع مايؤدي إلي القوي الإنتاجية وتنعكس بذلك على قلة الإنتاج.

3/ الآلات والتقدم التكنولوجي : فقد تساعد الآلات على زيادة الإنتاج والإنتاجية للفرد حيث ان الآلات المتطورة والحديثة هي أكثر إنتاجاً من الآلات البدائية القديمة .

4/ طريقة العمل : تؤثر طريقة العمل علي القوى الإنتاجية فكلما طبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل إزداد الإنتاج والإنتاجية . حيث أول من أكد تقسيم العمل وجعله الوسيلة الأساسية في زيادة الإنتاج هو الإقتصادي أدم اسميث في كتابه ثروة الأمم .

(84) د. رحمن حسن الموسوي .المرجع السابق ، ص (46-47) .

أما العنصر الثالث من عناصر الإنتاج فهو رأس المال ويتضمن رأس المال كافة المباني والمكائن والآلات والحيوانات والأصول النباتية أو بعبارة أدق ان رأس المال هو جميع الأموال والسلع المنتجة التي تستعمل في إنتاج أموال وسلع أخرى . ولا نعد النقود الموجودة في المزرعة هي رأس المال بل نعد هذه النقود رمزاً لرأس المال وبإمكان ان نعدها وسيلة لغرض شراء الأموال بواسطتها ومن ثم إقتناءها . وعندما نصنف رأس المال في المزرعة نقوم بتصنيفة إلي صنفين هما:

1/ رأس المال الثابت الذي يتميز بضخامة حجمه في الإنتاج الزراعي ويصل أحياناً إلي ثلثي حجم رأس المال الإجمالي في المزرعة وهو يتضمن كافة السلع الرأسمالية من أرض ومباني ومكائن ومعدات وأصول ويتميز بدوامه النسبي في العملية الإنتاجية .

2/ رأس المال المنتج ويطلق عليه أحياناً رأس المال المتداول ويشمل هذا الصنف من رأس المال على الأموال التي تكاد ان تستخدم مرة واحدة في العملية الإنتاجية وتتلاشي بعد الإستعمال وللتمثيل على ذلك التقاوي أي البذور التي تستخدم في عملية البذار والأسمدة أو علف الحيوانات أو حيوانات المزرعة التي تربي في المزرعة لغرض تسمينها وبيعها حالاً في الأسواق .

أما العنصر الرابع من عناصر الإنتاج فهو الإدارة ، ومن خلال هذا العنصر يمكن صناعة القرارت الخاصة بإستخدام عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل ورأس المال ، ومدير المزرعة الناجح هو ذلك المزارع الكفء في مذجة العديد من المدخلات لكي يحصل على عائد أو إنتاج يسود كلفة تلك المدخلات فضلا عن تحقيق وفورات من الأرباح أحيانا يطلق عليها هامش ربحي.. فهو يستخدم عنصر الأرض في إنتاج المحاصيل الزراعية فيستعين بتلك العملية بالأيدي العاملة لكي يؤدي بها كافة العمليات الزراعية ويقرر إضافة الأسمدة بالكميات والأوقات المناسبة وكيفية توفير مياه الري والنسب التي يستخدمها في سقي محصولاته الزراعية ويهيئ الآلات المناسبة عند نضج محصوله . [85]

(85) ا.د.رحمن حسن الموسوي ، المرجع السابق ، ص (47-48)

أهمية القطاع الزراعي :-

ان المجال الذي يطبق فيه علم الإقتصاد الزراعي هو القطاع الزراعي ولغايات الفهم الأفضل لكيفية تطبيق هذا العلم على ذلك القطاع لابد لنا في بيان أهمية القطاع الزراعي في الإقتصاد ولا بد لنا من فهم ودراسة الخصائص الإقتصادية لهذا القطاع .

يحتل القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني ومايتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في إقتصاديات الكثير من الدول في العالم حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الإقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول ، وتتبع أهمية القطاع الزراعي في أي دولة في العالم من خلال مساهمته في مايلي :

1- توفير الإحتياجات الغذائية لإفراد المجتمع :

يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية الذي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها .

2- توفير العمل لقطاعات الإقتصاد الأخرى :

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الإقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً أو قطاع الخدمات وذلك من خلال إنتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي ، ويتم ذلك لسببين هما : إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلي خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي ، هذه العمالة

تنتقل بدورها إلي القطاعات الإقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي وهذا الإنتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي تؤدي إلي وجود ظاهرتي البطالة الموسمية والمقنعة . أما السبب الثاني لإنتقال العمالة من القطاع الزراعي لقطاعات الإقتصادية الأخرى فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الإستغناء عن جزء من العمالة الزراعية تتحول إلي العمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى وهذا الإنتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعاً ما في مناطق الإنتاج الزراعي .

3- توفير الموارد المالية :

يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي أو الحيواني أو ملحقاتها أو أولئك الذين يحققون دخلاً من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلاً مما يعني أن القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الإقتصاد يعمل بها هؤلاء[86].

أما علي مستوى الدول فإن القطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوته في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول بل ان بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من الناتج القومي الإجمالي لها كما ان هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول مما ينعكس إيجابياً على مستوى التنمية الإقتصادية فيها .

(86) الدكتور علي جدوع الشرفات ، مبادئ الإقتصاد الزراعي ، ص 28 .

4- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي :

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للأنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلي دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الإقتصاد ككل ، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلاً لصناعة الملابس كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن إستخلاص الزيوت منها مما يساهم في نشأة وتطور قطاع إستخلاص وتعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي ، ويوفر ذلك العديد من المواد الخام لصناعة المخللات والمربيات والمواد الغذائية الجافة والمعلبة وغير ذلك من المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الزراعي.

5- إستغلال بعض الموارد الإقتصادية بكفاءة :

يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية والإقتصادية صحة الإستغلال بكفاءة عالية يندر ان توجد في قطاعات أخرى ، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات بإستهلاك الأعشاب التي لايستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة ، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالإستفادة من مصدر إقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان [87] .

معوقات ومحددات التنميه الزراعية :-

(87) الدكتور علي جدوع الشرفات ، المرجع السابق ، ص (29)

يتمتع السودان بإتساع الرقعة الصالحة للإستثمار الزراعي ولكن هنالك معوقات ومحددات عديدة تحول دون إستقلال تلك الموارد على الوجه الأكمل و تستوجب بذل جهد خاص لمعالجتها قبل إستخدام كل الأراضي الصالحة . ويمكن تقسيم تلك المعوقات إلي " معوقات طبيعية ، وتقنية ، ومؤسسية ، وا إقتصادية ".

أولاً : المعوقات الطبيعية :-

و تتمثل في المشاكل المرتبطة بالتربة والمياه والمناخ .[88]

1/ الأراضي الزراعية :

تتعرض الأراضي في وسط السودان للزحف الصحراوي نتيجة للرعي الجائر ولقطع الأشجار وهي أراضي هامة لإنتاج الحبوب الغذائية ، كالذرة والدخن والحبوب الزيتية " كالفول السوداني والسمسم " والمحاصيل الأخرى كالبطيخ والكركدي وغيرها . وهذا يتطلب حماية تلك المناطق وا إخضاعها لإعادة إستزراع وتشجير وتنظيم دورات الرعي ، و هنالك أراضي القيزان وهي شبه رملية حيث ان إستخدام الآليات و الجرارات يجعلها عرضة للأهوية وا إنجراف التربة . كما ان الأراضي في الولايات الإستوائية وبعض ولايات بحر الغزال يغلب عليها الحجر الحديدي حيث تتركز خصوبة التربة على السطح وا إستخدام الجرارات و الآليات يزيل السطح العلوي ويقضي على خصوبة التربة . كل هذا يستوجب إستنباط تقنية وسيطة للإستخدام في أرضي القوز وأراضي

(88) دكتور سليمان سيد أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص67 .

الحجر الحديدي ووضع خطة لتكثيف الإستيطان في تلك المناطق لتوفير الأيدي العاملة المطلوبة في العمليات الزراعية .

2/ الأمطار و المياه :

يتمتع السودان بكميات وافره من الأمطار والمياه السطحية والجوفية وتسقط الأمطار في معظم أجزاء الوطن صيفاً . أما في ساحل البحر الأحمر فتسقط الأمطار شتاءاً . حيث ان مياه الأمطار لا تستغل في بعض الأودية وذلك نسبة لتملح التربة وضعف هطول الأمطار ، ولكنها تعتبر عنصراً حاسماً في توفير المرعى وتغذية الخزان الجوفي ، كما ان تسعين بالمئه من المساحات المزروعة في السودان تعتمد على الأمطار وخاصة بالنسبة لإنتاج الحبوب الزيتية والغذائية وتوفير المرعى وتنمية الغابات ونظراً لتباين كميات الأمطار من عام لأخر وتباين توزيعها خلال المواسم مع عدم إتباع الأساليب التي تحافظ على رطوبة التربة فإن المساحة المزروعة والإنتاجية تتباين من عام لأخر ، و تزيد من المخاطر المرتبطة بالإنتاج المطري . ولا بد من الإشاره إلي ان إتساع رقعة البلاد يساعد على توزيع مناطق الإنتاج في مواقع مختلفة .

3/ الظروف المناخية :

ساعد وجود معظم الأراضي الزراعية في المنطقتين المدارية وشبه الإستوائية الحارة صيفاً والدافئة شتاءاً ، على التوسع في إنتاج المحاصيل الصيفية كالذرة والدخن والحبوب الزيتية مع تحديد المساحات المخصصة للمحاصيل الشتوية التي تتطلب مناخاً معتدلاً ، ومن ناحية فإن وجود

الشتاء الدافئ يساعد السودان علي التوسع في إنتاج المحاصيل البستانية كالخضر والفاكهه بغرض التصدير .

ثانياً : المعوقات التقنية :-

تتصف الزراعة في السودان بأنها ضعيفة الإنتاجية وتتدرج في ادني قائمة الدول الأقل نموءاً من قبل منظمات الأمم المتحدة المتخصصة . ويعود ذلك الإخفاق للظروف المناخية وطبيعة مواسم الأمطار وا ٍدارة الرى ولكنه يعود بشكل أساسي إلي قصور الخدمات الزراعية كالبحوث والإرشاد والميكنه ، ووقاية النباتات وضعف إستخدام المدخلات الزراعية كالبذور المحسنة والأسمدة والمبيدات وغيرها وايضاً [89] .

أ- عدم تطور عمليات خدمة التربة :

تتسم عمليات تمهيد التربة للزراعة بالقصور خاصة في مناطق الزراعة الآلية والمطرية ، ولا تتوفر بعض الدراسات الكافية لتحديد أنسب الطرق لإنتاج المحاصيل تحت الظروف البيئية المختلفة . كذلك لا تتوفر دراسات علمية كافية فيما يتعلق بنوع المحاريث وقوة الجرار لكل منطقة وعدد مرات الحراثة وغيرها من الأمور المرتبطة بخدمة التربة أو العمليات الإنتاجية للمحاصيل المختلفة.

(89) دكتور سليمان سيد أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص 68

ب- ضعف خدمات الميكنة الزراعية :-

تتميز الزراعة في السودان بضعف إستخدام الآلات الزراعية حيث يستخدم الآلات اليدوية كالطورية و النجامة ، فإن المنتجينفي المناطق الزراعية الآلية يستخدمون جراراً واحداً لكل ألف وخمسمائة فدان ، بينما تستخدم الدول المتطورة جراراً لكل مائة وعشرين فدان ، وتبالغ الدول الصناعية بإستخدام جراراً لكل خمسة وعشرون فدان . أما في المؤسسات الزراعية القومية لا يملك الزراع آليات خاصة به يتم الإعتماد على تأجير خدمة الحراثة من القطاع الخاص كشركات أو أفراد . وبما أن أغلب أصحاب الجرارات من القطاع الخاص لا يوظفون عمالة دائمة فإنهم يعتمدون على سائقي العربات والشاحنات لتشغيل الجرارات خلال الموسم . ونظراً لقلة خبرة السائقين بالآليات وضبطها وفق الأعماق المطلوبة وجهل المزارع بالآليات وكفاءة إستخدامها فإن عمليات الحراثة تتم بشكل من الأشكال دون التدقيق في توفير المهد المطلوب للمحصول المعين . كما أنه لا يتوفر العدد الكافي من المهندسين والفنين لدى المؤسسات للقيام بدور الإشرف والمتابعة والترشيد مما يستوجب وضع سياسة متكاملة للميكنة الزراعية ووضع خطة لميكنة كل العمليات الزراعية وتوفير الكوادر المهنية والفنية المتخصصة وتدعم خدمات البحوث والإرشاد .

ج- ضعف إستخدام البزور والأصناف المحسنة :-

توجد بالمؤسسات الزراعية القومية إدارة لإكثار البذور المحسنة ، وقد حققت إنجازات مقدرة في توفير البذور المحسنة من القطن والقمح والذرة والفول السوداني . والإدارات لا تجد الإمكانات الكافية والعدد المطلوب من الكوادر المتخصصة لمواكبة التطور المطرد في إستنباط الأصناف والبذور المحسنة . مما يستوجب إعطاء هذه الإدارات إهتماماً بيراً وإعادة هيكلتها لتعمل علي

أسس تجارية . كذلك لا تتوفر المؤسسات والوكالات الخاصة التي تقوم بعمليات الإكثار ، كما ان الوعي بإستخدام البذور المحسنة لا يزال محصوراً في أوساط معينة ولم يصبح رآياً عاماً لدي الزراع والمنتجين في الولايات وتتجه الوزارات الزراعية في الولايات المختلفة لإنشاء إدارات خاصة بإكثار البذور مما يساعد علي توفير البذور المطلوبة بكل المناطق . ونسبة لإرتفاع أسعار البذور المحسنة وضعف القناعة لدي صغار الزراع بجدوى إستخدامها مع الفارق المقدر في أسعارها بالمقارنة بما لديهم من تقاوي مخزنة ، في ظل ضعف خدمات التمويل من المناسب ان تعمل الحكومة لدعم إستخدام البذور المحسنة لتشجيع الزراع لإستخدامها ومن ثم زيادة العائد والدخل القومي [90] .

د - ضعف إستخدام الأسمدة :-

تهتم الحكومة بحكم المسؤلية القومية بتوفير الأسمدة المطلوبة للمحاصيل المزروعة في المؤسسات القومية الزراعية ، وتشرف إدارات المؤسسات على إيصال الأسمدة المطلوبة وبالكميات المحددة وفق توصيات هيئة البحوث الزراعية للزراع في مناطق الإنتاج . حيث تدخل الظروف الإقتصادية لتؤثر علي خدمات التسميد (تكلفة إستيراد السماد) وتكون التكلفة عالية وبالتالي لا يجد المزارع في المؤسسات القومية خدمات إئتمانية لتوفير السيولة المطلوبة للصرف على العمليات الزراعية ، فيلجأ معظمهم لبيع بعض ما يليه من الأسمدة لصغار التجار في القرى المجاورة ليجد طريقة للزراعة في المشاريع الخاصة وبأسعار ادنى بكثير من التكلفة المقدرة من قبل المؤسسات .

(90) دكتور سليمان سيد أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص 69 .

وهنا يخسر الزراع أو زراع المؤسسات مرتين نتيجة لفارق السعر ، ومرة لتدني إنتاجية المحاصيل التي لا تجد الجرعة الكافية المقدرة من الأسمدة . فمثل هذه الممارسات تعيق تطور المؤسسات الزراعية لذلك لا بد من حلها عن طريق ميكنة إستخدام الأسمدة وبإشراف من قبل الإدارات الفنية ، وزيادة عائد الزراعة وتوفير الخدمات الإئتمانية . ومن المأمول بعد التوسع في عمليات إستخراج البترول وتصنيع منتجاته ان تعطي أولوية خاصة لتوفير الأسمدةمحلياً ولإحداث إستقراراً في إنتاجها وأسعارها ليسهل التعامل معها بشكل واسع .

هـ - مقاومة الآفات :-

تعتبر الحشرات والقوارض والطيور من أخطر الأفات وأكثرها ضرراً علي المحاصيل الحقلية بحسب سرعة تكاثرها ، وتعدد العوائل التي تتغذي عليها ، ثم بسبب الصعوبة في إستنباط مبيدات مقاومة للأفات . ونتيجة لإستخدام المبيدات الكيميائية بشكل مكثف في العقود الأخيرة ، فقد إكتسبت الأفات درجة من المقاومة للسميات في المبيدات التقليدية مما إستوجب زيادة درجة سمية المبيدات المتخصصة ، بينما يتجه العالم للحد من أستخدام المبيدات الكيميائية ، خاصة جولة أروجواي تم التكثيف فقط بتحديد معايير لصحة وسلامة المستهلكين . ويأتي في طليعة الأفات الجراد وساري الليل والقبورة والعنتد والفأر والطيور وحشرة المن والذبابة البيضاء والدودة الأفريقية .[91]

(91) دكتور سليمان سيد أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص (69 – 70)

وتنحصر أمراض النباتات في السودان في مرض الساق الأسود على القطن والأصداء على الغلال وغيرها . شرعت المؤسسات الزراعية في إستخدام ما يعرف بنظام المكافحة المتكاملة بإستخدام المكافحة البيولوجية والدورة الزراعية التركيبية المحصولية المناسبة . وقد تحققت نتائج طبية بإستخدام هذا النظام في المشاريع المروية . ويختلف الأمر في المناطق الواسعة التي تزرع عن طريق الأمطار . ونظراً لإتساع مساحات المحاصيل الحقلية من الضروري وضع خطة متكاملة للإستفادة بقدر الإمكان من الرش الجوي ، وكذلك الإهتمام بخدمات الوقاية من حيث توفير الكوادر المتخصصة والمبيدات الضرورية وخدمات الإرشاد وخدمات الحجر الزراعي ، ويكتسب الحجر الزراعي أهمية عظمى في المرحلة حتي لا تتسرب الأفات للوطن ، كما حدث بالنسبة للحشرة القشرية والتي بسببها حرقت جناين تغطي آلآف الأفدنة [92] .

الصادرات السودانية الزراعية :-

ويتم تصنيف الصادرات الي ثلاثة قطاعات : قطاع الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ، قطاع الصادرات الصناعية ، قطاع الصادرات التعدينية .

تشمل الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني : القطن (أقطان طويلة التيلة ، متوسطة وقصيرة التيلة ، سكارنو) ، الصمغ (صمغ الهشاب ،الطلح ، بدرة الصمغ) ، السمسم ، الفول السوداني ، الكركدي ، حب البطيخ ، السنمكا ، الحنة ، الذرة ، عباد الشمس ، زيت الفول ،

(92) دكتور سليمان سيد أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص 70 .

المولاص ، السكر ، الأمباز (أمباز فول سوداني ، أمباز بذرة القطن ، أمباز سمسم ، أمباز قمح) اللحوم الحية والمذبوحة (ضأن ، ماعز ، أبقار ، جمال ، غزال) الخضر والفاكهة ، الأسماك الطازجة المثلجة وغيرها . تمتاز كثير من هذه المنتجات بسمعة عالمية عالية لجودتها العالية وبصفة خاصة السمسم والضأن والصمغ العربي والقطن طويل التيلة .

تضم قائمة الصادرات الصناعية سلع السكر والمولاص والزيوت النباتية والأمباز والغزول والجلود وكانت تشكل أكبر عائد من العملة الصعبة ضمن الصادرات الصناعية . كما تضم القائمة سلعاً أخرى تساهم بقدر أقل في عائدات الصادرات وببذل الجهد يمكن أن تشكل إضافة زيادة حصيلة الصادرات من العملات الصعبة ومن تلك السلع حجارة البطاريات الجافة والبوهيات وحديد التسليح والكوابل والكبريت وبعض المنتجات الغذائية والصابون وحبيبات البلاستيك والجبنة المصنعة والصمغ العربي والحلويات والطحنية ومنتجات الألمونيوم والأعلاف والأدوية والصناعات الفولكلورية.

ويشمل قطاع الصادرات التعدينية عدداً من السلع أهمها الذهب والحديد والنحاس والخردة والرصاص والكروم والصدف [93] .

التشريعات للصادرات غير البترولية: -

يعتبر عام 2007م عاماً مميزاً في مجال التشريعات المتعلقة بحرية حركة التجارة وا نسيابها وتنظيمها حيث تمت إجازة أربعة قوانين تصب في ضبط وتسهيل وتبسيط إجراءات التجارة . بداء

(93) إسراء عوض التوم وآخرون ، سبق ذكرها ، ص 26 .

بمشروع قانون كمنظم للتجارة في السودان يؤدي إلي إنسياب حركة التجارة علي مستويات مختلفة في بلادنا الولائي منها والفدرالي ، كما يعكس إهتمام الدولة لإيجاد تشريع وطني ينظم التجارة في السودان ، ويبسط إجراءات الصادرات والواردات بما يحقق التنمية في السودان .

قانون مكافحة الإغراق لحماية سلعنا الوطنية ، ومنتجاتنا المحلية ، وكحماية عامة لدولة السودان حتي لا يكون هنالك إغراق ، وبإجازة هذا القانون سيكون هذا أول تشريع وطني ينظم ويعالج التشوهات في التجارة عن أي ضرر أو حتي تهديد بالضرر لمنتجاتنا الوطنية كنتيجة للتداول الحر للسلع في حالة الإغراق أو الدعم أو الزيادات غير المبررة في كمية الواردات .

جاء مشروع القانون كثمرة وجهد لمناقشات طويلة ولمشاورات ولقاءات متعددة ومتخصصة شملت القطاعين العام والخاص ليسد القانون الفراغ الموجود في ساحة العمل التجاري في بلادنا ، ولحماية صناعاتنا المحلية والناشئة من المهددات الخارجية .

بعد إجازة القوانين الأربعة لهذا العام في مجال التجارة حيث تم سابقا إجازة قانون تنظيم المنافسة ومنع الإحتكار والمصدرين ، عندها سيتمكن السودان من تسريع إجراءات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية [94] .

معوقات ومشاكل صادرات السودان الزراعية:-

1- ضعف البنيات الأساسية مما يعيق إنتاج وتصدير السلع .

2- عدم كفاية الطرق التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق التصدير.

(94) ماجدة محمد الحسين الصديق ، مرجع سابق ، ص 23 .

3- ضيق الموانى .

4- عدم توفير وسائل النقل الملائمة .

5- عدم كفاية الطرق الداخلية بمناطق الإنتاج .

6- عدم كفاية أوعية التنظيم الملائمة.

7-عدم كفاية الطاقة وا إرتفاع أسعارها .

معوقات متعلقة بالمصدرين:-

1- عدم القدرة علي فتح أسواق عالمية جديدة للسلع السودانية .

2- فشل بعض المصدرين من إدارة أعمالهم بالشكل الجيد مما يعرقل إستمرارهم في السوق .

3- تعثر بعض المصدرين من الوفاء بإلتزاماتهم المالية تجاه المصارف.

4- عدم قدرة بعض المصدرين علي تمويل بعض مراحل عمليات الصادر والإعتماد كلياً علي المصرف.

معوقات أخرى:-

1- عدم الإنتاج لأغراض الصادر .

2-غياب المعلومات عن الأسواق العالمية ومتطلباتها كماً ونوعاً .

3- إرتفاع تكلفة الصادر بسبب إرتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الجودة.

4- ضعف البحث والتدريب والتأهيل في أغلب مجالات إنتاج الصادر .

5- -ضعف التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالصادرات والواردات .[95]

علاقة الناتج المحلي بالصادر :

يقصد بالصادر ان ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلي الأقطار الأخرى .

تلعب الصادرات الزراعية دوراً رئيسياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتساهم في دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، خاصة في البلدان النامية فهي إلي جانب أنها تساهم بفعالية في تحرك القدرات الإنتاجية الكامنة للمجتمع من مواردها الطبيعية والبشرية ، تخلق فرصاً للعمالة وبالتالي تساهم في مكافحة حد الفقر .

كما ان الصادرات تشكل جزاً أساسياً من موارد النقد الأجنبي والذي بدوره يتيح للدولة الحصول علي السلع والخدمات التي تحتاجها في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستهدفة .

يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأولي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45% ويعتمد عليه معظم السكان في توفير الغذاء وفرص العمل ، ولايغفل الدور الهام الذي يقوم به القطاع الزراعي في توفير المواد الخام للصناعات المحلية بالإضافة الي مساهمته المقدرة في صادرات البلد .

(95) إسراء عوض التوم وآخرون ، البحث السابق ، ص (28 – 30) .

وبذلك فإن علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالصادر علاقة طردية تبادلية بمعني أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر علي الصادرات وكذلك الصادرات لها أثر رجعي علي الناتج المحلي الإجمالي .

رياضياُ :

$$GDP = F(X)$$

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

X = الصادرات . [96]

المحاصيل الزراعية (القطن والسمسم) :-

أولا : محصول القطن :

يعد القطن أهم المحاصيل النقدية في السودان وهو محصول الألياف النباتية الوحيد الذي يزرع على نطاق تجاري في السودان . كان القطن يعد محصول الصادر الأول قبل إنتاج وتصدير المواد البترولية حيث كانت البلاد تعتمد عليه في توفير قدر كبير من العملات القابلة للتحويل ، كما يوفر المادة الخام لبعض الصناعات المحلية ، ويوفر ايضاً فرص العمل لعدد كبير من السكان .

(96) إسراء عوض التوم وآخرون ، البحث السابق ، ص (21 – 22) .

وتستعمل ألياف القطن في صناعة الغزل والنسيج وفي العديد من الصناعات الأخرى ، كما تحتوي بذوره على زيت نباتي بنسبة 20% من وزن البذرة ويستخدم في الطهي وصناعة الصابون وغيرها ٠

بدأ إنتاج القطن في السودان بدلتا طوكر في عام 1862م وكانت تلك المبادرة هي البداية لإنتشار زراعة القطن خلال فترة الإدارة البريطانية (الحكم الثنائي 1898- 1955م) بدأت زراعة القطن بمشروع الزيداب بولاية نهر النيل (1904م) ثم في كل من طيبة (1907م) والحاج عبدالله (1911م) بولاية الجزيرة. شجع نجاح هذه التجارب على التفكير في تشييد خزان سنار في عام 1914م ثم توقف العمل بسبب الحرب العالمية الأولى (1914-1919م) . ومع اكتمال الخزان في عام 1925م تأسس مشروع الجزيرة ليكون مزرعة للقطن . بدأ بمساحة 300 ألف فدان ثم انتهت قبيل الاستقلال بمساحة 102 مليون فدان .

ولدى إنتعاش السوق العالمية للقطن في الخمسينيات قامت مشاريع القطاع الخاص بالنيلين الأبيض والأزرق ، على نحو 18 ألف فدان ، وتبع ذلك إمتداد مشروع الجزيرة في المناقل (900 ألف فدان) ومشروع حلفا الجديدة (500 ألف فدان) ومع السبعينيات أنشئت مشاريع أخرى كالسوكي (115 ألف فدان) والرهد (300 ألف فدان) ، وهذه المشاريع المروية تنتج أكثر من 90% من أقطان السودان [97] .

تميز السودان عبر السنين بإنتاج القطن طويل التيلة الذي عرف بجودة صفاته الغزلية المعروفة عالمياً ، كما يزرع القطن متوسط التيلة في مشروع الجزيرة والمشاريع المرورية والمطرية في وسط البلاد ، وتنتشر زراعة القطن قصير التيلة في مناطق الزراعة المطرية في جنوب كردفان (جبال النوبة) وجنوب النيل الأزرق وجنوب القضارف وأعالي النيل .

(97) د. سليمان سيد أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص (58-59) .

زرع السودان حوالي 870 ألف فدان كمتوسط في الفترة (1970-1990م) وأكبر مساحة زرعت بالقطن كانت 102 ألف مليون فدان في موسم 1975/84م بدأت مساحة القطن بالإنخفاض في أوائل التسعينيات لتصل إلى أدنى حد لها ، إلى حوالي 288 ألف فدان في موسم 1994/93م ثم بدأت في الزيادة بعد ذلك حتى بلغت 391 ألف فدان في موسم (2003-2004م) ونظراً لأهمية القطن في الإقتصاد السوداني فقد ظل يتمتع بعناية بحثية وا إدارية فائقة في أوائل القرن العشرين .[98]

معوقات إنتاج القطن :

يواجه إنتاج محصول القطن السوداني كثير من المشكلات التي تعوق إنتاجه وتؤثر على عطائه كمحصول نقدي ، ونجد أن هذه المعوقات تتمثل في الآتي :-

1/ الإرتفاع المضطرد في تكلفة الإنتاج يترتب عليه تدني في الإنتاجية .

2/ تدني متوسط إنتاجية الفدان وهي نقص العوامل الطبيعية الأمطار وضعف عائد المزارع وا إنخفاض ربحيته ، نتج عن ذلك إحجام المزارع وعدم إقباله نحو المحصول .

3/ محدودية الأصناف التجارية ومشاكل الإعداد والتلوث .[99]

الطلب الخارجي على القطن السوداني :

(98) د. سليمان سيد أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص 59 .

(99) ماجدة محمد الحسين الصديق ، بحث بعنوان : دراسة قياسية لأثر العلاقة بين الصادرات غير البترولية و النمو الإقتصادي في السودان (1990 – 2005م) ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم .

ان الطلب على سلعة القطن يتوقف على مدى إشباعها للحاجة الضرورية ويعد الطلب على القطن طلب مشتق من الطلب على المنتجات القطنية في دول غرب أوروبا ودول شرق أوروبا والدول الآسيوية الإفريقية وأمريكا اللاتينية ، تشكل الدول الآسيوية أكبر كتلة مستهلكة للأقطان السودانية حيث بلغت نسبة صادرات القطن السوداني خلال الفترة (1983-1987م) نسبة 53% . وازدادت في الفترة (1988-1992م) الى 67% ، وأهم الدول المستوردة هي تايلاند والمرتبة الثانية اليابان صادراتها 9. 9% وازدادت إلى 14.5% ، أما الصين تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 6.5% وازدادت إلى 13.1% خلال الفترة (1988-1992م) .

ثانياً : محصول السمسم :

يعتبر السمسم نبات عشبي يعرف باسم سمسم أو جلجلان يعتقد أن الموطن الأصلي للسمسم هو جنوب شرق آسيا والهند ومعروف في بلاد الشرق منذ القدم ويزرع بكثرة في البلاد الحارة في آسيا وأفريقيا .

يعد السودان من أكبر الدول المنتجة للسمسم في الوطن العربي ويمثل المرتبة الثالثة عالمياً بعد الصين والهند .

أصناف السمسم :

توجد أصناف بلدية وأخرى محسنة للسمسم توجد زراعة الأصناف البلدية في القطاع التقليدي ومنها صنف حريري وهو مبكر النضج وصنف جبروك وهو متوسط النضج بينما البلدي والجبلي متأخرتا [100] .

أما الأصناف المحسنة المجازة من هيئة البحوث الزراعية فإنها محدودة وتزرع في نطاق محدود وهي :-

- خضر مبكر النضج .
- رومو مبكر النضج .

وتصنف أصناف السمسم ايضاً حسب لون البذرة وهي :-

1/ سمسم أبيض ، وهو مبكر النضج وبذوره بيضاء اللون وزيته صافي فاتح اللون مما يجعله مرغوباً في التجارة ونسبة الزيت فيه أكثر من الأصناف الأخرى ويزرع هذا النوع في القطاع المطري شبه الآلي .

2/ سمسم أحمر ، نباته أكبر من السمسم الأبيض وأكثر تفرعاً وأغزر ثماراً ومتوسط النضج وبذوره سمراء اللون وزيته داكن ، وتوجد زراعته في القطاع المطري التقليدي .

3/السمسم المخلوط ، وهو يميل إلى الصفار ومتوسط في صفاته بين النوعين السابقين .

مناطق زراعة السمسم في السودان :

(100) إسراء عوض التوم عثمان وآخرون ، بحث سابق ، ص31 .

يزرع السمسم في مناطق الزراعة التقليدية في ولايات غرب السودان كما يزرع في التربة الطينية في مناطق الزراعة شبه الآلية خاصة في ولاية القضارف وسنار والنيل الأزرق وكسلا . ويستحسن الزراعة بعد هطول أمطار تصل إلى 100 ملم و ذلك في منتصف يونيو وحتى بداية يوليو ويؤدي التأخير في الزراعة إلى تعرض النبات الصغير إلى أمطار غزيرة في منتصف يوليو وأول أغسطس قد تؤدي إلى موته فضلاً عن تعرضه للأمراض والآفات في آخر الموسم .

إستخدامات السمسم :

1/ تستعمل البذور غذاء للإنسان فهي تدخل في بعض المأكولات كالخبز والكعك وغيرها ، والسمسم مغذي جداً لإحتوائه على نسبة عالية من الزيت والبروتين .

2/ يستخلص من بذوره زيت خاص (تحتوي البذور على أكثر من 50% من الزيت ويستعمل الزيت النظيف منه في تغذية الإنسان والأقل نظافة في تزيين الماكينات وعمل الصابون والإضاءة).

3/ يدخل في صناعة بعض العلاجات ويستعمل في زيادة تأثير بعض المواد القاتلة للحشرات وصناعة مواد التجميل والعطور .

4/ ماتبقى من البذور بعد إستخلاص الزيت يستعمل في تغذية المواشي والدواجن فهو علف جيد ومغذي لإحتوائه على مواد غذائية هامة بنسب مرتفعة كما يستعمل القش كوقود في المناطق الريفية.[101]

(101) إسراء عوض التوم عثمان وآخرون ، البحث السابق ، ص (31-33).

الأهمية الاقتصادية لمحصول السمسم :

تلعب صادرات السمسم دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني إذ أنها إضافة إلى دورها في تحقيق الأمن الغذائي للإنسان وتغذية الحيوان وما توفره من مادة خام لبعض الصناعات خاصة زيت الطعام . يحتل السمسم مركزاً متقدماً في قائمة صادرات السودان ويعتبر السودان من أكبر وأهم الدول المنتجة للسمسم في العالم .

إنتاج السمسم :

يشتهر السودان بزراعة السمسم الأبيض ، والأحمر ، والمخلوط ، والجبلي ، والأسود ويمتاز السمسم الأبيض بجودته العالية لعدم إحتوائه على أي أسمدة أو مخصبات كيميائية . يزرع السمسم في كل من ولاية الجزيرة ، ولاية القضارف ، وبعض الولايات الغربية . وينتج السودان في التوسط حوالي 350ألف طن سنوياً والدول المنتجة للسمسم عالمياً هي الهند ، والصين ، السودان ، إثيوبيا ، المكسيك ، يوغندا ، سيلفادور ، باكستان وفرنسا أما الدول العربية هي الأردن ، السعودية ، سوريا ، العر اق ، فلسطين ، اليمن .

الكميات المتاحة للتصدير بالسودان :

* متوسط الإنتاج المحلي 150-200 ألف طن .

* الاستهلاك المحلي 150-200 ألف طن .

* المتاح للصادر 150-200 ألف طن .

معوقات إنتاج وتصدير السمسم في السودان :

1/ عدم توفير كميات كافية من تقاوي السمسم الأبيض .

2/ مشكلة الآفات بصفة عامة .

3/ المضاربات بالسوق الخارجي تؤدي إلى تدهور الاسواق العالمية .

4/ تكلفة إنتاج السمسم عالية مع تدني إنتاجيته [102] .

أهم الدول المنتجة للسمسم في العالم :-

أهم الدول من حيث مساحة وا إنتاج السمسم في العالم في العام 2007م من إجمالي عدد الدول الأربع عشرة دولة المنتجة الرئيسية للسمسم على مستوى العالم ، تقع ستة دول في قارة آسيا وسبعة دول في أفريقيا وواحدة في أمريكا اللاتينية ، وتنتج هذه الدول مجتمعة نحو 84% من إجمالي إنتاج العالم من السمسم .

وفي العام 2007م بلغت المساحة المحسوبة في العالم 19.9 مليون هكتار أنتجت نحو 3.7 مليون طن كان متوسط الإنتاجية 390 رطل للهكتار . توجد علاقة إرتباط قوية بين الإنتاجية ومستوى الأمطار ، ومعظم السمسم ينتج في العالم في المناطق شبه المدارية والتي يعتبر الري فيها محدوداً .

(102) إسراء عوض التوم عثمان وآخرون ، البحث السابق، ص (33-34) .

فمن حيث المساحة التي قدرت بنحو 19.1 مليون هكتار تأتي الهند في المرتبة الأولى بنسبة 22.7% تليها مانمار في المرتبة الثانية بنسبة 20.7% والسودان في المرتبة الثالثة بنسبة 19.8% والصين في المرتبة الرابعة بنسبة 8% .

وهذه الدول الأربعة تساهم بنحو 71.2% وتساهم الدول الأربعة عشر بنحو 86.3% .

أما من حيث الإنتاج فتأتي أيضا الهند في المرتبة الأولى بنسبة 19.8% تليها في المرتبة الثانية مانمار بنسبة 17.7% وجاءت الصين بدلاً عن السودان في المرتبة الثالثة بنسبة 16.5% وجاء السودان في المرتبة الرابعة بنسبة 7.3% لتبلغ مساهمة الدول الأربعة مجتمعة 61.7% . ومساهمة الأربعة عشر دولة نحو 84% [103] .

جدول(1): يبين متوسط صادرات السمسم والقطن والصادرات الزراعية .

متوسط سعر الطن خلال السنة	المجموع	الصادرات الزراعية	القطن	السمسم	الناتج المحلي الإجمالي	السنة

(103) إسراء عوض التوم عثمان وآخروون ، البحث السابق ، ص (34-35) .

1990م	175.66	6.1	33.8	287.139	327.039	0.537122484
1991م	188.85	19.2	39.8	225.719	284.719	0.663285555
1992م	90.57	41.9	58.4	173.411	273.711	0.330896456
1993م	71.32	56.5	39.2	264.933	360.633	0.197763377
1994	44.29	68.9	120	272.962	461.762	0.095915212
1995م	25.35	80.2	183	328.198	591.598	0.042850043
1996م	9.07	83	132	343.361	557.861	0.01625853
1997م	7.61	99.1	101	296.305	496.305	0.015333313
1998م	6.52	98.4	93.6	269.501	461.501	0.014127813
1999م	5.37	118	46	262.728	426.228	0.012598891
2000م	5.73	132	59.3	274.365	465.765	0.012302341
2001م	6.32	97.8	47.3	216.222	361.322	0.017491324
2002م	6.57	62.6	71.6	214.472	348.672	0.018842924
2003م	7.12	74.3	106	255.561	436.261	0.016320505
2004م	7.44	134	87.6	386.358	607.858	0.012239701
2005م	8.35	98.6	104	365.326	567.526	0.014712982
2006م	10.02	143	71	328.358	542.758	0.018461266
2007م	11.39	83.4	71.6	265.216	420.216	0.027105108
2008م	11.41	170	59.1	328.991	558.291	0.02043737
2009م	10.92	161	43.7	240.874	445.374	0.024518719
02010م	11.44	203	40.6	238.93	482.53	0.02370837
2011م	10.34	189	62.4	382.92	634.52	0.016295783
2012م	7.8	206	17.5	351.49	575.06	0.013563802
2013م	6.18	320	70.1	869.39	1259.04	0.004908502
2014م	5.53	425	35	667.8	1127.36	0.004905265
2015م	5.17	842	39.4	779.65	1660.74	0.00311307

مصدر : إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي

جدول (2): يبين نسب صادرات السمسم والقطن والصادرات الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي .

السنة	نسبة السمسم من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة القطن من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الصادرات الزراعية من الناتج المحلي الاجمالي

1990م	2%	10%	88%
1991م	7%	14%	79%
1992م	15%	21%	63%
1993م	16%	11%	73%
1994م	15%	26%	59%
1995م	14%	31%	55%
1996م	15%	24%	62%
1997م	20%	20%	60%
1998م	21%	20%	58%
1999م	28%	11%	62%
2000م	28%	13%	59%
2001م	27%	13%	60%
2002م	18%	21%	62%
2003م	17%	24%	59%
2004م	22%	14%	64%
2005م	17%	18%	64%
2006م	26%	13%	60%
2007م	20%	17%	63%
2008م	30%	11%	59%
2009م	36%	10%	54%
2010م	42%	8%	50%
2011م	30%	10%	60%
2012م	36%	3%	61%
2013م	25%	6%	69%
2014م	38%	3%	59%
2015م	51%	2%	47%

مصدر : إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي

الجدول (3): يبين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 2015م) بالآف الدولارات[104]

(104) التقرير السنوي من (1990-2015م) ، بنك السودان المركزي

السنة	لصادرات الزراعية (بالآف الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي (بالآف الدولارت)
1990	287,189	175.66
1991	225,719	188.83
1992	173,411	90.57
1993	264,933	71.32
1994	272,962	44.29
1995	328,198	25.35
1996	343,361	9.07
1997	296,305	7.61
1998	269,501	6.52
1999	262,728	5.37
2000	274,365	3.73
2001	216,222	6.32
2002	214,472	6.57
2003	255,561	7.12
2004	386,358	7.44
2005	365,326	8.35
2006	328,358	10.02
2007	265,216	11.39
2008	232,991	11.41
2009	240,874	10.92
2010	238,930	11.44
2011	282,92	10.34
2012	351,49	7.80
2013	869,39	6.18
2014	667,80	5.53
2015	779,65	5.17

مصدر : إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات الزراعية من العام (1990 - 1992م) بدأت في التناقص (287,139 - 225,719 - 173,411) دولار ويعذى ذلك الى الإنخفاض في الكميات المتاحة للتصدير ، بينما كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام1990م 175.66 دولار ، ثم زاد في العام 1991م الى 188.85 دولار ويعذى ذلك الى تنمية القطاع الزراعي وتحسنه وتحسن موقف الأمطار . كما يلاحظ في الأعوام (1993 - 1996م) أن قيمة الصادرات

زادت الى (264,933 - 272,962 - 328,198 - 343,361) دولار ويعذى ذلك الى زيادة الكميات المصدرة والتحسن الذي طرأ على أسعارالصادر وكان نتاجاً لسياسة تحفيذ المصدرين ، بينما تناقصت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام (1992 – 1999م) الى (90.57 - 71.32-44.29 - 25.35 - 9.7 – 7.61 – 6.52 – 5.37) دولار ويعذى ذلك الى شح الأمطار في مناطق الزراعة المطرية .

كما يلاحظ أن قيمة الصادر ات في العام 2000م زادت الى 274,365 دولار ويعذى ذلك الى زيادة الكميات المصدرة ، كما أن الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000م قد زاد أيضا الى 5.37 دولار ويعذى ذلك إلى تحسن إنتاج القطاع المطري التقليدي وتحسن موقف هطول الأمطار . كما أن في العامين (2001-2002م) تناقصت قيمة الصادرات الى (216,222 - 214,472) دولار ويعذى ذلك الى إرتفاع متوسط الأسعار العالمية ، بينما زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في خلال العامين 2001-2002م الى (6.32 – 6.57) دولار ويعذى ذلك الى تحسن موقف هطول الأمطار وزيادة المساحات المزروعة .

يلاحظ في العامين 2003-2004م ان قيمه الصادرات زادت (255,561 - 386,358) دولار ويعذى ذلك الى زيادة الكميات المصدرة وفتح أسواق جديدة وتحسن الأسعار العالمية ، الى (7.12 - 7.44 - 8.35 - 10.02 - 11.39 - 11.49) دولار ويعذى ذلك الى إرتفاع نمو الزراعة المطرية بشقيها (الآلي - تقليدي) وزيادة الزراعة المروية .

يلاحظ ان قيمة الصادرات قد تناقصت خلال الأعوام 2005م - 2006م - 2007م الى (365,326 - 328,358 - 265,216) دولار ويعذى ذلك الى التراجع الطفيف في مستوى

الأسعار العالمية وزيادة الإستهلاك المحلي . وفي العام 2008م زادت قيمتها مرة أخرى الى 328,991 دولار ويعذى ذلك الى تناقص الأسعار العالمية أيضاً . يلاحظ في العام 2009م ان قيمة الصادرات قد تراجعت الى (240,874 - 238,930) دولار ويعذى ذلك الى تناقص الكميات المصدرة وا نخفاض الأسعار العالمية ، بينما تناقص الناتج المحلي الإجمالي ايضاً في العام 2009م الى 15.92 دولار ويعذى ذلك الى الإنخفاض في الزراعة المطرية التقليدية وا نخفاض معدل نمو الغابات ، في العام 2010م زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الى 11.44 دولار ويعذى ذلك الى تحسن إنتاج القطاع الزراعي . كما يلاحظ في العام 2011م ان قيمة الصادرات زادت الى 382,92دولار ويعذى ذلك الى زيادة الكميات المصدرة وا نخفاض الأسعار العالمية ، بينما تناقصت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011م الى 10.34 دولار ويعذى ذلك الى الإنخفاض في نمو الزراعة وشح الأمطار في مناطق الزراعة المطرية .

كما انه يلاحظ في العام 2012م تناقص في قيمة الصادرات الى 351,49 دولار ويعذى ذلك الى تراجع الأسعار العالمية ، كما ان الناتج المحلي الاجمالي تناقص ايضاً في العام 2012م الى 7.80 دولار ويعذى ذلك الى الإنخفاض في نمو الزراعة المطرية الآلية . كما يلاحظ في العام 2013م ان قيمة الصادرات زادت الى 869,39 دولار ويعذى ذلك الى زيادة الكميات المصدرة وا رتفاع الأسعار العالمية ، بينما تناقصت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013م الى 6.18 دولار ويعذي ذلك الى إنخفاض الزراعة المروية والمطرية .

كما يلاحظ في العام 2014م ان قيمة الصادرات تناقصت الى 667,80 دولار ويعذى ذلك الى الإنخفاض في قيمة الصادرات ، كما ان الناتج المحلي الإجمالي ايضاً تناقص في العام 2014م

الى 5.53 دولار ويعذى ذلك الى إنخفاض المساحات المزروعة مما أدى الى إنخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية وا إنخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة .

كما يلاحظ في العام 2015م ان قيمة الصادرات زادت الى 779,65 دولار ، بينما تناقصت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2015م الى 5.17 دولار ويعذى ذلك الى إنخفاض معدل نمو القطاع الزراعي .

جدول(4) : يبين صادرات السمسم مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 2015م) [105]

السنة	السمسم (بالآف الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي (بالآف الدولارات)
1990	6.1	175.66
1991	19.2	188.85
1992	41.9	90.57
1993	56.5	71.32
1994	68.9	44.29
1995	80.2	25.35
1996	83	9.07
1997	99.1	7.61
1998	98.4	6.52
1999	117.5	5.37

(105) التقرير السنوي من (1990-2015م) بنك السودان المركزي * الجهاز الإحصائي المركزي .

2000	132.1	5.73
2001	97.8	6.32
2002	62.6	6.57
2003	74.3	7.12
2004	133.9	7.44
2005	98.6	8.35
2006	143.4	10.02
2007	83.4	11.39
2008	170.2	11.41
2009	160.8	10.92
2010	203	11.44
2011	189.2	10.34
2012	206.1	7.80
2013	319.6	6.18
2014	424.6	5.53
2015	841.7	5.17

المصدر : إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول أعلاه زادت حصيلة صادرات السمسم من 6.1 مليون دولار في العام 1990م/1995م إلي 80.2 مليون دولار بنسبة 2% ويعذي ذلك الي إرتفاع الأسعار العالمية للسمسم بسبب إنخفاض الكميات المعروضة في السوق العالمي غير أنه يلاحظ ارتفاع العائد بينما إرتفعت حصيله صادر الناتج المحلي الإجمالي من 175.66 مليون دولار في عام 1990م الي 188.85 مليون دولار في عام 1991م بينما انخفض من 90.57 مليون دولار في عام 1992م وا إستمر في الإنخفاض الي 5.37 مليون دولار في عام 1999م .

وا رتفعت حصيلة صادرات السمسم من 98.4 مليون دولار في العام 1998م الي 132.1 مليون دولار في عام 1999 /2000م بنسبة 28% ويعذي ذلك لإرتفاع متوسط سعر الطن عالميا وزيادة الطلب علية بفتح أسواق عالمية جديدة بينما إرتفعت حصيلة الناتج المحلي الإجمالي من 5.37 مليون دولار في عام 1999م الي 5.73 مليون دولار واستمر في الإرتفاع الي 11.41 مليون دولار في عام 2008/2000م.

ثم إنخفضت حصيلة صادرات السمسم من 132.1 مليون دولار في العام 2000م الي 97.8 مليون دولار في العام 2001م بنسبة 27% ويعذي ذلك لإنخفاض الكمية المصدرة وانخفاض أسعاره عالمياً .

وانخفضت حصيلة صادرات السمسم من 97.8 مليون دولار في العام 2001م الي 62.6 مليون دولار في العام 2002م بنسبة 18% ويعذي ذلك لإنخفاض الإنتاجية .

وارتفعت حصيلة صادرات السمسم من 62.6 مليون دولار في العام 2002 الي 133.9 مليون دولار في عام 2004/2003م بنسبة 22% ويعذي ذلك للإرتفاع في متوسط الأسعار العالمية.

وانخفصت حصيلة صادات السمسم من 133.9 مليون دولار في العام 2004م الي 98.6 مليون دولار في عام 2005م بنسبة 17% ويعذي ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة بجانب التراجع الطفيف في متوسط الأسعار العالمية وزيادة الإستهلاك المحلي .

وارتفعت حصيلة صادرات السمسم من 98.6 مليون دولار في عام 2005م الي 143.4 مليون دولار في عام 2006م بنسبة 26% ويعذي ذلك لإرتفاع الإنتاجية .

وانخفضت حصيلة صادرات السمسم من 143.4 مليون دولار في عام 2006م الي 83.4 مليون دولار في عام 2007م بنسبة 20% ويعذي ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة .

وارتفعت حصيلة صادرات السمسم من 83.4 مليون دولار في عام 2007م الي 170.2 مليون دولار في عام 2008 بنسبة 30% ويعذي ذلك لإرتفاع الإنتاجية

وانخفضت حصيلة صادرات السمسم من 170.2 مليون دولار في عام 2008م الي203 مليون دولار في عام 2010/2009 م بنسبة 42% ويعذي ذلك لإنخفاض الإنتاجية بينما انخفضت ايضا حصيلة الناتج المحلي الإجمالي من 11.41 مليون دولار في عام 2008م الي 10.92 مليون دولار في عام 2009م بينما ارتفعت حصيلة الناتج المحلي الإجمالي من 10.92 مليون دولارفي 2009م الي 11.44 مليون دولار في عام 2010م .

وارتفعت حصيلة صادرات السمسم من 203 مليون دولار الي 841.7 مليون دولار في عام 2015/2011م بنسبة 51%وذلك بسبب التوسع في المساحة المزروعة وا ٍرتفاع الإنتاجية بينما إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي من11.44 مليون دولار في عام 2010م الي 10.34 مليون دولار في عام 2011م وواصل في الإنخفاض الي ان وصل الي 5.17 مليون دولار في عام 2015م

جدول (5) : يبين صادرات القطن مع الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (1990-2015م)[106]

السنة	القطن (بالآف الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي (بالآف الدولارات)
1990	33.8	175.66
1991	39.8	188.85
1992	58.4	90.57
1993	39.2	71.32
1994	119.9	44.29
1995	183.2	25.35
1996	131.5	9.07
1997	100.9	7.61
1998	93.6	6.52
1999	46	5.37
2000	59.3	5.73
2001	47.3	6.32

(106) التقارير السنوية من (1990-2015م)، بنك السودان المركزي * الجهاز المركزي الإحصائي

2002	71.6	6.57
2003	106.4	7.12
2004	87.6	7.44
2005	103.6	8.35
2006	71	10.02
2007	71.6	11.39
2008	59.1	11.41
2009	43.7	10.92
2010	40.6	11.44
2011	26.3	10.34
2012	17.7	7.80
2013	70.05	6.18
2014	34.96	5.53
2015	39.39	5.17

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي

ارتفعت حصيلة صادرات القطن من 33.8 مليون دولار في عام 1990م الي 58.4 مليون دولار في عام 1992/1991م بنسبة 21% ويعذي ذلك الإرتفاع لزيادة المساحات المزروعة بينما إرتفعت حصيله صادر الناتج المحلي الإجمالي من 175.66 مليون دولار في عام 1990م الي 188.85مليون دو لار في عام 1991م بينما انخفض من 90.57 مليون دولار في عام 1992م وا إستمر في الإنخفاض الي 5.37 مليون دولار في عام 1999م .

وانخفضت حصيلة صادرات القطن من 58.4 مليون دولار في عام 1992م الي 39.8 مليون دولار في عام 1993م بنسبة 11% ويعذى ذلك الي تقليص المساحة وتدني الإنتاجية وتدهور النوعية الذي بدوره الي تدني أسعار الأقطان السودانية بكل أصنافها .

وارتفعت حصيلة صادرات القطن من 39.8 مليون دولار في عام 1993م الي 183.2 مليون دولار في عام 1995/1994م بنسبة 31% ويعذي ذلك الي زيادة الكميات المتاحة للتصدير والتي كانت نتاجا لزيادة المساحة المزروعة وتوفير مدخلات الإنتاج وتحسين إعداد الأقطان .

وانخفض عائد صادرات القطن من 183.2 مليون دولار في عام 1995م الي 46 مليون دولار في عام 1999/1996م بنسبة 11% ويعذي ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة نتيجة للظروف المنتخية غير المواتية والتي أدت الي غرق مساحات واسعة بالإضافة الي التراجع المستمر في مستوي الأسعار العالمية بسبب زيادة المعروض ، هذا بالإضافة الي إنخفاض الطلب علي القطن من بعض المغازل بدول شرق أسيا بسبب الأزمة الإقتصادية التي واجهتها مؤخرا .

وارتفعت حصيلة صادرات القطن من 46 مليون دولار في عام 1999م الي 59.3 مليون دولار في عام 2000م بنسبه 13% ويعذى ذلك لزيادة الكميات المصدرة والإرتفاع الكبير في متوسط الأسعار العالمية للقطن بسبب زيادة الإستهلاك العالمي . بينما إرتفعت حصيلة الناتج المحلي الجمالي من 5.37 مليون دولار في عام 1999م الي 5.73مليون دولار واستمر في الإرتفاع الي 11.41 مليون دولار في عام 2008/2000م. بينما ارتفعت حصيلة الناتج المحلي الإجمالي من 10.92 مليون دولارفي 2009م الي 11.44 مليون دولار في عام 2010م .

وانخفضت حصيله صادرات القطن من 59.3 مليون دولار في عام 2000م الي 47.3 مليون دولار في عام 2001م بنسبة 13%ويعذي ذلك لنقص الكميات المصدرة من جهة وا نخفاض الأسعار العالمية من جهة أخرى .

وارتفعت حصيلة صادرات القطن من 47.3 مليون دولار في عام 2001م الي 106.4 مليون دولار في عام 2003/2002م بنسبة 24% ويعذي ذلك لإرتفاع الكميات المصدرة والإرافلع في متوسط الأسعار العالمية .

وانخفضت حصلية صادرات القطن من 106.4 مليون دولار في عام 2003م الي 87.6 مليون دولار في عام 2004م بنسبة 14% ويعذي ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة

وارتفعت حصيلة صادرات السمسم من 87.6 مليون دولار في عام 2004م الي 103.6 مليون دولار في عام 2005م بنسبة 18% ويعذي ذلك لفتح أسواق جديدة ، تحسن الأسعار العالمية .

وانخفضت حصيلة صادرات القطن من 103.6 مليون دلار في عام 2005م الي 71 مليون دولار في عام 2006م بنسبة 13% ويعذي ذلك لإنخفاض نتيجة لإنخفاض المساحة المزروعة للتحول من زراعة القطن الي زراعة محاصيل أخرى .

وارتفعت حصيلة صادرات القطن من 71 مليون دولار في عام 2006م الي 71.6 مليون دولار في عام 2007م بنسبة 17% ويعذي ذلك الإرتفاع نتيجة لزيادة المساحات المزروعة.

وانخفضت حصيلة صادرات القطن من 71.6 مليون دولار في عام 2007م الي 40.6 مليون دولار في عام 2010/2008م بنسبة 8% ويعذي ذلك لإنخفاض المساحة المزروعة ونتيجة للتحول من زراعة القطن الي زراعة المحاصيل الأخرى .

وارتفعت حصيلة صادرات القطن من 40.6 مليون دولار في عام 2010م الي 62.4 مليون دولار في عام 2011م بنسبة 10% ويعذي ذلك لزيادة المساحة المزروعه بالإضافة الي إرتفاع الإنتاجية.

وانخفضت حصيلة صادرات القطن من 62.4 مليون دولار في عام 2011م الي 17.47 مليون دولار في عام 2012م بنسبة 3% ويعذي ذلك لإنخفاض المساحة المزروعة للتحول من زراعة القطن الي زراعة محاصيل أخرى .

وارتفعت حصيلة صادرات القطن من 17.47مليون دو لار في عام 2012م الي 70.05 مليون دولار في عام 2013م بنسبة 6% وذلك بسبب زيادة الأسعار .

وانخفضت حصيلة صادرات القطن من 70.05 مليون دولار في عام 2013 الي 34.96 مليون دولار في عام 2014م بنسبة 3% وذلك بسبب إنخفاض المساحات المزروعة .

وارتفعت حصيلة صادرات القطن من 34.96 مليون دولار في عام 2014م الي 39.39 مليون دولار في عام 2015م بنسبة 2% وذلك بسبب إنخفاض الأسعار والكميات المصدرة.

تحليل الفرضيات :

1) هنالك علاقة بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي

يتبين من التحليل الوصفي للبيانات في الفترة من 1990م الى 2015م ان العلاقة بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية إتضح في بعض السنوات ان الصادرات متزايدة والناتج المحلي الإجمالي متناقص والعكس .

2) هنالك علاقة بين صادرات (السمسم والقطن) والناتج المحلي الإجمالي

تبينت انها علاقة عكسية لأن النسب كانت متذبذبة ما بين الزيادة والنقصان لعدة أسباب منها :

ان الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بصادرات أخرى غير السمسم والقطن وهي تؤثر عليه بصورة كبيرة ، بالإضافة الى ان الفترة السابقة زاد إهتمام الدولة بتصدير البترول أكثر من الصادرات الزراعية ، وهناك أسباب أمنية مثل حرب الجنوب إنخفاض المساحات المزروعة .

3) هنالك علاقة بين الصادرات والوضع الإقتصادي والسياسي في السودان

تبين من خلال التحليل ان الوضع الإقتصادي في الدولة له أثر على الصادرات فالتغيرات التي شهدتها البلاد خلال الفترة السابقة أدت الى تدهور الصادرات نسبة لإتجاه الإقتصاد العالمي للبدائل الصناعية .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج و التوصيات

النتائج :

1) التذبذب المستمر في الصادرات الزراعية وا نخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي عائد الصادرات .
2) تعاني الصادرات الزراعية من عدم جودةالمنتج لضعف البنيات المؤسسيه و البشرية .
3) عدم إستخدام التقنيات الحديثة الملائمة للزراعة في السودان بما يقلل التكلفة ويزيد الإنتاجية.
4) غياب الإستقرار السياسي و الأمني في مناطق الإنتاج .

التوصيات :

1) توفير العوامل المساعدة على إستقرار الموارد الزراعية وزيادة إنتاجها وتسهيل الإجراءات الجمركية وتخفيض رسومها .

2) توفير البنية التحتية وبكفاءة عالية في الإهتمام بالتعبئة والتغليف الذي يلبي أذواق المستهلك الأجنبيو الإهتمام بالدعاية والترويج وستيفاء الإشتر طات الصحية والمو اصفات المطلوبة .

3) إستخدام التقنية الحديثة في القطاعات الإنتاجية لزيادة معدلات الإنتاج ونشر وسائل الإرشاد الزراعي ودعمها بالكوادر المتخصصة وتشجيع قيام المزارع الرعوية والمزارع الإنتاجية الكبيرة والموجهة منتجاتها للأسواق العالمية .

4) المحافظة على الأمن والاستقرار في مناطق الإنتاج لزيادة الإنتاجية مما يؤدي الى زيادة الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية .

المراجع

أولاً : الكتب

1) القران الكريم

2) حربي محمد موسى عريقات 2006م ، مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي) ، جامعة الإسراء - الأردن .

3) حمدي عبدالعظيم 1996م ، إقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق .

4) خالد حسن البيلي ، الإقتصاد الدولي .

5) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي 2001م ، مبادئي الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر – (عمان – الأردن) .

6) رحمن حسن الموسوي 2013م ، الإقتصاد الزراعي ، دار أسامة للنشر والتوزيع .

7) سليمان سيد أحمد سيد 2005م ، سبيل السودان نحو النهضه الزراعية ، ط.أ – الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .

8) عثمان ابراهيم السيد 2002م ، الإقتصاد السوداني ، الطبعة الثالثة .

9) علي جدوع الشرفات 2006م ، مبادئ الإقتصاد الزراعي ، درا زهران للنشر والتوزيع .

10) فريد النجار ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية .

11) هوشيار معروف 2005م ، تحليل الإقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان .

ثانياً : الرسائل الجامعية

1) إسراء عوض التوم وآخرون 2015م ، صادرات السودان الزراعية ودورها في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2000 – 2013م) ، جامعة السودان ، بكلاريوس .

2) آمال عبد الفتاح عبد الفراج 2009م ، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الإجتماعية (1992 – 2002م) ، جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير .

3)صديقة باقر دفع الله ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية .

4) ماجدة محمد الحسين الصديق (2010) – دراسة قياسية لأثر العلاقة بين الصادرات غير البترولية والنمو الإقتصادي في السودان(1960-2005) ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم .

5) محمد الرشيد محمد سليم وأخرون (مايو 2011م) ، دعم وتطوير أهم الصادرات غير البترولية ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، .

6) ماجدة محمد الحسين الصديق (2010)– دراسة قياسية لأثر العلاقة بين الصادرات غير البترولية والنمو الإقتصادي في السودان (1960-2005م) ، ماجستير ، جامعة الخرطوم .

ثالثاً : التقارير والنشرات

1) بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية (1990 – 2015م) .

سادساً : الدراسات السابقة :

1) ارقم قسم عبدالسخي 2012م ، أثر تغيرات سعر الصرف في الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفتره(2000-2010م) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان .

2) الدخري يوسف محمد سليمان 2005م ، المخاطر المالية للصادرات وكيفية التحوط والتغطية دراسة حالة مصدري الثروة الحيوانية في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان.

3) أيات عبدالرحيم سليمان 2012م ، الصادرات غير البترولية واثرها علي تجارة السودان الخارجية في الفترة (1995-2012م) ، بكالريوس ، جامعة السودان .

4) سناء ابراهيم محمد 2007م ، دور الصادرات السودانية الغير النفطية في تنمية الاقتصاد القومي خلال الفترة (1995-2005م) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان.

5) عثمان الطيب المهدي احمد 2005م ، قياس تكاليف الصادرات الزراعية بالتطبيق علي صادر السمسم ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان.

6) فاطمة عثمان عافية 2009م ، اثر الصادارات غير البترولية في الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة(1994-2006م) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان.

7) مكي الطاهر مكي 2012م ، الصادرات غير البترولية وأثرها في ميزان المدفوعات في السودان من الفترة(2007-2011م) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان .

8) مجاهد محمد مصطفي 2006م ،تقييم دور البنوك التجارية في تمويل قطاع ، رسالة ماجستير ، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية .

9) نجلاء فوزي محجوب 2013م ، محددات الصادرات غير البترولية في السودان في الفترة (1992-2010م)، رسالة ماجستير ، جامعة السودان.

10) ندي مزمل ابراهيم دياب 2008م ، أثر التمويل المصرفي في تنمية الصادرات غير البترولية (2005-2008م) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان .

رابعاً : الإنترنت

1) يوم 10 يوليو 2017م الساعة 9 م (www.arab-abi.org).

2) يوم 13 أغسطس 2017 ، الساعة 9:56 ص (https://ar.m.wikipedia.org) .